



عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

دور المشاركة المجتمعية في تعزيز الحكم الصالح كما يدركها
المواطنون الفلسطينيون في محافظة بيت لحم

مجد زهير أنطون حنا

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1434هـ/2014م

دور المشاركة المجتمعية في تعزيز الحكم الصالح كما يدركها المواطنون
الفلسطينيون في محافظة بيت لحم

إعداد الطالبة

مجد زهير أنطون حنا

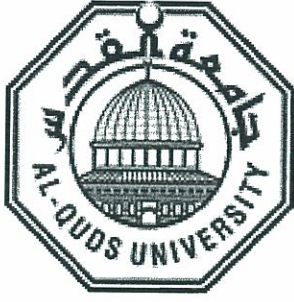
بكالوريوس علم اجتماع _ جامعة بيت لحم

إشراف: د. بسام بنات

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير من معهد التنمية
المستدامة، تخصص بناء مؤسسات وتنمية موارد بشرية، جامعة القدس، فلسطين.

القدس - فلسطين

1434هـ/2014م



جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
معهد التنمية المستدامة

إجازة الرسالة

دور المشاركة المجتمعية في تعزيز الحكم الصالح كما يدركها المواطنون الفلسطينيون
في محافظة بيت لحم

اعداد : مجد زهير انطون حنا

الرقم الجامعي: 1012219

المشرف: د. بسام بنات

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 16 / 2 / 2014 من لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم
وتوافقهم:

.....التوقيع

.....التوقيع

.....التوقيع

1. رئيس لجنة المناقشة: د. بسام بنات

2. ممتحا داخليا: د. عبد الوهاب الصباغ

3. ممتحا خارجيا: د. سهيل حسنين

القدس - فلسطين

2014/هـ1434م

الإهداء

الى من علمتني الاصرار شمعة عمريأمي
الى من أحمل اسمه بكل افتخارأبي
الى أخواتي العزيزات.....وأخي الغالي
الى من علمني المثابرة والنجاحد. بسام بنات
الى كل هؤلاء اهدي هذا العمل العلمي المتواضع.

إقرار

أقر أنا معدة الرسالة بأنها قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير ، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تم الإشارة اليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل أي درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.

مجد زهير أنطون حنا

التوقيع :

التاريخ:.....

الشكر والعرفان

أشكر الله الذي وهبني العزيمة على الالتحاق بركب العلم.
أشكر جامعتي الغالية التي أتاحت لي الفرصة في الانضمام الى معهد التنمية
المستدامة.

أشكر مشرفي الذي قدم النصح والإرشاد الدكتور بسام بنات.
أشكر جميع أساتذة المعهد وجميع الجهات والأشخاص الذين ساعدوا علميا في
انجاز البحث... المحكمين والمبجوثين.
الى كل زملائي الذين قدموا المساندة والمساعدة العلمية والمعنوية.

مجد زهير حنا

تعريفات:

الحكم: هو عملية تفاعل بين البنى والعمليات والتقاليد التي تحدد كيفية ممارسة السلطة واتخاذ القرار وكيفية تعبير المواطنين عن آراءهم أي أنه متعلق بالسلطة وعلاقتها بالمسائلة وبمن يؤثر ويقرر، وكيفية محاسبة متخذ القرار (جبريل ورحال، 2003).

الحكم الصالح: هو نسق من المؤسسات المجتمعية المعبرة عن الناس تعبيراً سليماً، وترتبط بينها شبكة متينة من علاقات الضبط والمساءلة بواسطة المؤسسات وفي النهاية بواسطة الناس، وبهذا فالحكم الصالح ليس عملية أحادية بل هو منظومة من المبادئ والسمات والخصائص والمعايير والتي تمتد لتشمل أبعاداً متعددة في حياة المجتمع (برنامج الامم المتحدة الإنمائي، 2002).

المساءلة: واجب المسؤولين عن الوظائف العامة سواء كانوا منتخبين أو معينين، تقديم تقارير دورية عن نتائج أعمالهم وتفسيرهم لقراراتهم ومدى نجاعتهم في تنفيذها حتى يتم التأكد من أن عملهم يتفق مع القيم الديمقراطية وأحكام القانون وأصول وقواعد العمل السليم (منظمة الشفافية الدولية، 2006).

النزاهة: منظومة القيم المتعلقة بالصدق والأمانة والإخلاص في العمل، ويتصل بقيم أخلاقية معنوية (الاتتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، 2006).

الشفافية: التزام قيادة وإدارة المؤسسة، وعلى جميع المستويات بنشر وتعميم، أو إتاحة المعلومات المطلوبة للجمهور حول مجمل الأمور التي تخص جميع الاجراءات والقرارات والخدمات، ومجمل الاعمال التي تقدم من المؤسسة، وتوفيرها بشكل دوري دون طلب أو اثناء الطلب من أي شخص أو مهتم وكذلك معلومات حول الاشخاص المسؤولين في المؤسسة (الاتتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، 2006).

المشاركة: مجموعة الأنشطة التي يسعى من خلالها المواطنون إلى التأثير في أعمال الحكومة، سواء بطريقة مباشرة من خلال صياغة السياسات العامة وتطبيقها، أو بطريقة غير مباشرة من خلال اختيار المسؤولين الرسميين (البنك الدولي، 2004).

المشاركة المجتمعية: العملية التي تتيح لجميع افراد المجتمع المحلي وجماعاته المؤهلة بموجب القوانين فرصا للتعبير عن آرائهم ودورا في اعداد الخطط والمشروعات المحلية وتنفيذها ومتابعتها والرقابة عليها، بشكل مباشر وغير مباشر بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتحسين نوعية حياة السكان وإشباع حاجاتهم بعدالة دون الاضرار بالمصالح القومية. أو هي تعبئة جهود أفراد المجتمع وجماعته وتنظيمها للعمل مع الاجهزة الرسمية وغير الرسمية لرفع المجتمع اقتصاديا واجتماعيا (الخطيب، 2006).

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة الحالية التعرف إلى دور المشاركة المجتمعية في تعزيز الحكم الصالح كما يدركها المواطنون الفلسطينيون في محافظة بيت لحم. عالجت الدراسة موضوعها كظاهرة متعددة الأبعاد، تناولتها الأبحاث النظرية والميدانية، ولم تركز عليها من بعد واحد. وتتبع أهمية الدراسة كونها تأتي متممة للأدبيات السابقة المتوفرة حول الدور الذي تلعبه المشاركة المجتمعية في تعزيز الحكم الصالح.

وتحقيقاً لذلك طوّرت الباحثة استبانة تضمنت (80) فقرة وزّعت على ثلاثة أقسام: اشتمل القسم الأول بيانات عامة عن المبحوثين، وتناول القسم الثاني مقياس المشاركة المجتمعية (34) فقرة، في حين ضم القسم الثالث مقياس الحكم الصالح (46) فقرة. وطبقت أداة الدراسة على عينة بلغت (383) مواطناً ومواطنة من سكان محافظة بيت لحم، اختيرت بالطريقة الطبقيّة العشوائية. وبعد جمع البيانات عولجت إحصائياً باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

أظهرت النتائج وجود علاقة طردية بين المشاركة المجتمعية ودورها في تعزيز الحكم الصالح لدى المواطنون الفلسطينيون بمحافظة بيت لحم. وبيّنت النتائج عن وجود فروق دالة إحصائية في ادراك المواطنين للحكم الصالح وفقاً لمتغيرات: الجنس، والديانة، والانتماء السياسي، والحالة الاجتماعية، ومكان السكن، والمؤهل العلمي، بينما لم تظهر الدراسة فروقاً دالة إحصائية وفقاً لبقية متغيرات الدراسة.

وكان من أهم الاستنتاجات التي خلصت لها الدراسة أن هناك ادراك لدى المواطنين الفلسطينيين بأهمية المشاركة المجتمعية والحكم الصالح، الى جانب زيادة وعي المرأة الفلسطينية ومشاركتها المجتمعية بعامة وفي محافظة بيت لحم بخاصة.

وخرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات ومن أهمها: العمل على تعزيز مبادئ الحكم الصالح وبخاصة المشاركة المجتمعية من خلال عمل ندوات ومؤتمرات تعنى بالممارسات والمضامين ذات العلاقة بالحكم الصالح، بحيث تدعم قيم الحكم الصالح لدى المواطنون الفلسطينيون عامة ولدى

أهالي محافظة بيت لحم بخاصة، وضرورة اقامة نظام للشكاوي المرفوعة ضد أي انتهاك لحقوق الافراد، واقامة مشاريع تشجع المشاركة المجتمعية وتضمن دمج جميع فئات المجتمع، هذا بالإضافة إلى ضرورة ادخال قيم الحكم الصالح في المناهج التعليمية الفلسطينية.

The role of community participation in the promotion of good governance as perceived by Palestinians in Bethlehem

Prepared by: Majd Zuhair Anton Hanna

Supervised by: Dr. Bassam Banat

Abstract:

The current study aimed at identifying the role of community participation in the promotion of good governance as perceived by the Palestinian citizens in the Governorate of Bethlehem. The study has tackled its subject as a multi-dimensional phenomenon addressed by both theoretical and applied researches. The significance of the recent study rises from being a complement of the previous and available studies, concerning the role of community participation in the promotion of good governance.

The researcher developed a 80-item questionnaire; divided into four sub-scales as follows: the general information of the participants, the second section dealt with the scale of community participation (34) items, while the third section included the scale of good governance (46) items. The tool of the study was conducted on a sample of (383) male and female citizens in the Governorate of Bethlehem selected by random stratified method. Following collection of data, they were statistically processed using statistical package for social sciences (SPSS).

The results showed a positive correlation between community participation and its role in promoting good governance among Palestinian citizens of Bethlehem governorate. Besides, findings showed that there are no statistical significant differences in the perception of good governance among the citizens due to the following variables: gender, religion, political affiliation, marital status, place of living and academic qualification; while the study did not show any statistically significant differences according to the rest of the variables of the study.

The study revealed the presence of perception among the citizens of the importance of community participation and good governance, as well as to the increase of Palestinian

women's awareness and community participation in general and in Bethlehem district in particular.

In the light of the current study and its discussion, the researcher recommended: the necessity of promoting the principles of good governance and community participation through seminars and conferences focusing on the contents related to good governance to support the values of good governance among Palestinian citizens in general and the citizens of Bethlehem in particular. And the demand to establish a system of complaints filed against any violation of the rights of individuals. The establishment of projects that promote community participation and ensure the integration of all sectors of community. This is in addition to the need of inserting the values of good governance in the Palestinian educational curriculum.

الفصل الأول

الخلفية العامة للدراسة

1.1 المقدمة:

إن الإنسان هو محور التنمية، فتلبية احتياجاته وحل مشكلاته، وتحسين نوعية حياته تعتبر من أهداف التنمية. ولتحقيق ذلك لا بدّ من مشاركة أفراد المجتمع في وضع الأهداف وتحديد الأولويات من أجل توفير دعم جماهيري للمشروعات المحلية ومساندتها. فالمشاركة المجتمعية لها أهمية كبيرة في تحقيق التنمية فهي توفر المعلومات اللازمة لإقامة أي مشروع، إلى جانب انها تعمل على تعليم الشعب على مواجهة مشكلاته والتعاون في حلها.

كما أن المشاركة هي العملية التي تتيح لجميع أفراد المجتمع بموجب القانون فرصا للتعبير عن آرائهم، ودورا في إعداد المشروعات وتنفيذها ومتابعتها والرقابة عليها لتحقيق التنمية على جميع المستويات.

ولكي تتحقق المشاركة يجب أن يكون لها إطار قانوني، فالإطار القانوني في المجتمع يخلق وضع معيشي آمن، وبيئة عمل فعالة. ويتطلب الإطار القانوني قوانين عادلة ومعلنة للمواطنين سلفا، وأن توضع موضع التنفيذ والرقابة.

ويعتبر مفهوم الحكم الصالح من أهم النظم التي تعزز وتدعم رفاه الإنسان وتوسع خياراته وحياته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لا سيما أكثر الناس فقرا. حيث تكمن أهميته في تحقيق المصلحة العامة في المجتمع وبشكل متساوي (مركز أمان، 2006).

فالحكم هو ظاهرة كونية تتواجد في جميع المجتمعات بغض النظر عن طبيعة هذا الحكم، سواء كان بدائياً أم متطوراً. فبدون حكم وقانون واضح لأفراد المجتمع سيعيش الناس تحت قانون الغاب، القوي يسيطر على الضعيف.

والحكم مفهوم أوسع من الحكومة، لأنه يتضمن عمل مؤسسات المجتمع المدني وعمل القطاع الخاص.

الحكم الصالح هو ممارسة السلطة السياسية وإدارتها لشؤون المجتمع وموارده، وتحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي ويشمل ذلك مؤسسات الدولة الدستورية من سلطات تشريعية وتنفيذية بالإضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص (منظمة الشفافية العالمية، 2007).

ولتطبيق الحكم الصالح في بلد ما فلا بدّ من تحديد السمات المهمة بالنسبة للبلد المعني، من خلال بناء توافق مجتمعي، وتوافق على اختيار التوازن المطلوب بين الدولة وقوى السوق وبين السلطة والحرية، أو اختيار أفضل الاساليب للوصول الى مجتمع المعرفة. ويستدعي هذا التوافق بالضرورة توفر بنى سياسية واجتماعية قائمة على الحرية والمشاركة والمساءلة والشفافية بحيث يمكن من خلال هذه البنى تطبيق منظومة الحكم الصالح.

ولا بدّ الاشارة الى أن تعميم معايير الحكم الصالح قد تحمل بعض من التعسف الذي ينتج عنه عدم احترام لخصوصية الثقافات والفوارق في مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بين المجتمعات. لذلك فان معايير الحكم الصالح يجب ان تتكيف مع اولويات المجتمع للانتقال من مرحلة المفهوم النظري الى ابتكار الاليات التي تسمح بتطور الادارة والحكم.

فالحكم الصالح هو عنصر قوة الدولة في إنشاء منظمات المجتمع المدني وتفعيل المشاركة الايجابية في الحياة العامة، وتضمن وجود نظم قانونية ثابتة وعادلة (الغزالي، 2010).

والحكم الصالح هو الادارة الشفافة القابلة للمحاسبة والمساءلة لمحاربة الفساد، وذلك لأنّ مؤشرات الحكم الصالح والتي تثبت ان هناك حكم صالح في مجتمع ما هي الشفافية والمساءلة والمحاسبة والنزاهة والمشاركة (جمعية الشفافية الكويتية، 2010).

ويرى كراجيه (2004) أن مقومات ومبادئ الحكم السليم والمتعدد غير متوفرة في ثقافتنا بالقدر الكافي الذي يسمح لنا ببنائه على اسس متينة. حيث أن المجتمع الفلسطيني والعربي مجتمع أبوي تحكمه السلطوية والتلقين والاتكالية، كما كانت الثقافة السياسية تصنف الى ثلاثة أنواع هي: الثقافة المفككة، والموجهة والمشاركة. ونحن بين المفككة والموجهة من الاب والعشيرة. ويجب التخلص من هذه الثقافة للتحوّل نحو المشاركة، لأن الديمقراطية تبني الحكم الصالح.

ونظرا لأهمية وجود حكم صالح في المجتمعات، ظهرت هذه الدراسة للتعرف الى الحكم الصالح كما يدركها المواطنون الفلسطينيون في محافظة بيت لحم، ومدى ادراكهم للمشاركة المجتمعية، والتعرف الى دور المشاركة المجتمعية في تعزيز الحكم الصالح.

2.1 مشكلة الدراسة:

تتمحور مشكلة الدراسة في الاجابة عن السؤال الآتي:

مادور المشاركة المجتمعية في تعزيز الحكم الصالح كما يدركها المواطنون الفلسطينيون في محافظة بيت لحم؟

3.1 مبررات الدراسة:

جاءت هذه الدراسة نظرا لأهمية تطبيق الحكم الصالح في محافظة بيت لحم. حيث أن من أهم العوامل التي دفعت إلى إعداد هذه الدراسة هي:

(1) قناعة الباحثة بأهمية وجود حكم صالح لدى المواطنين في محافظة بيت لحم.
(2) حداثة الموضوع وقلة الدراسات حول دور المشاركة المجتمعية وأهميتها في تعزيز الحكم الصالح.

(3) السعي الى تعميق الوعي لدى كافة فئات المجتمع بأهمية حكم صالح.

(4) رغبة الباحثة في معرفة وتقييم المشاركة المجتمعية والحكم الصالح كما يدركها المواطنون في محافظة بيت لحم.

5) التعرف الى الفروق في الحكم الصالح كما يدركه المواطنون الفلسطينيون وفقا لمتغيرات الدراسة: الجنس، العمر، الحالة الاجتماعية، الديانة، مكان السكن، المؤهل العلمي، الانتماء السياسي، العلاقة بقوة العمل، الدخل الشهري.

4.1 أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة فيما يأتي:

من الناحية العلمية: جاءت هذه الدراسة لتتم نقصا في الدراسات البحثية والأكاديمية التي تناولت موضوع الحكم الصالح لدى المواطنون الفلسطينيون في محافظة بيت لحم خصوصا من ناحية دور المشاركة المجتمعية في تعزيز الحكم الصالح.

من الناحية التطبيقية: ستوفر هذه الدراسة قاعدة من المعلومات للمواطن الفلسطيني، مما يساعد على وضع خطط مستقبلية للسعي إلى تعزيز المشاركة لدى المواطنون في محافظة بيت لحم والتزاما في تطبيق معايير الحكم الصالح.

كما تتميز الدراسة بالأهمية كونها تتناول قضية محورية ألا وهو دور المشاركة المجتمعية في تعزيز الحكم الصالح كما يدركها المواطنون الفلسطينيون في محافظة بيت لحم.

5.1 أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في التعرف الى دور المشاركة المجتمعية في تعزيز الحكم الصالح كما يدركها المواطنون الفلسطينيون في محافظة بيت لحم.

أما الأهداف الفرعية فيمكن تلخيصها فيما يلي:

1) التعرف الى مستوى المشاركة المجتمعية كما يدركها المواطنون الفلسطينيون في محافظة بيت لحم؟

2) التعرف الى مؤشرات المشاركة المجتمعية كما يدركها المواطنون الفلسطينيون في محافظة بيت لحم؟

- (3) التعرف الى الحكم الصالح كما يدركها المواطنون الفلسطينيون في محافظة بيت لحم؟
- (4) التعرف الى مؤشرات الحكم الصالح كما يدركها المواطنون الفلسطينيون في محافظة بيت لحم؟
- (5) التعرف الى الفروق في الحكم الصالح كما يدركه المواطنون الفلسطينيون في محافظة بيت لحم وفقاً لمتغيرات الدراسة: الجنس، العمر، الحالة الاجتماعية، الديانة، مكان السكن، المؤهل العلمي، الانتماء السياسي، العلاقة بقوة العمل، الدخل الشهري.
- (6) التعرف الى أثر المشاركة المجتمعية في تعزيز الحكم الصالح كما يدركها المواطنون الفلسطينيون في محافظة بيت لحم.

6.1 أسئلة الدراسة:

يتمثل السؤال الرئيسي لهذه الدراسة في: ما الدور الذي تساهم فيه المشاركة المجتمعية في تعزيز الحكم الصالح كما يدركها المواطنون الفلسطينيون في محافظة بيت لحم؟

أما الأسئلة الفرعية فيمكن تلخيصها فيما يلي:

- (1) ما درجة المشاركة المجتمعية كما يدركها المواطنون الفلسطينيون في محافظة بيت لحم؟
- (2) ما مؤشرات المشاركة المجتمعية كما يدركها المواطنون الفلسطينيون في محافظة بيت لحم؟
- (3) ما الحكم الصالح كما يدركه المواطنون الفلسطينيون في محافظة بيت لحم؟
- (4) ما مؤشرات الحكم الصالح كما يدركها المواطنون الفلسطينيون في محافظة بيت لحم؟
- (5) ما الحكم الصالح كما يدركها المواطنون الفلسطينيون في محافظة بيت لحم وفقاً لمتغيرات الدراسة: الجنس، الفئة العمرية، الحالة الاجتماعية، الديانة، مكان السكن، المؤهل العلمي، الانتماء السياسي، والعلاقة بقوة العمل، الدخل الشهري؟
- (6) ما أثر المشاركة المجتمعية في تعزيز الحكم الصالح كما يدركها المواطنون الفلسطينيون في محافظة بيت لحم؟

7.1 فرضيات الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية الى التحقق من صحة الفرضيات الآتية:

الفرضية الرئيسية الأولى:

لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند المستوى $\alpha \geq 0.05$ في الحكم الصالح كما يدركه المواطنون الفلسطينيون في محافظة بيت لحم وفقاً لمتغيرات: الجنس، الفئة العمرية، الحالة الاجتماعية، الديانة، مكان السكن، المؤهل العلمي، الانتماء السياسي، والعلاقة بقوة العمل، الدخل الشهري. ويتفرع عنها الفرضيات الآتية:

1. لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند المستوى $\alpha \geq 0.05$ في الحكم الصالح كما يدركه المواطنون الفلسطينيون في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير الجنس.
2. لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند المستوى $\alpha \geq 0.05$ في الحكم الصالح كما يدركه المواطنون الفلسطينيون في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير الديانة.
3. لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند المستوى $\alpha \geq 0.05$ في الحكم الصالح كما يدركه المواطنون الفلسطينيون في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير الانتماء السياسي.
4. لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند المستوى $\alpha \geq 0.05$ في الحكم الصالح كما يدركه المواطنون الفلسطينيون في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير العلاقة بقوة العمل.
5. لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند المستوى $\alpha \geq 0.05$ في الحكم الصالح كما يدركه المواطنون الفلسطينيون في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية.
6. لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند المستوى $\alpha \geq 0.05$ في الحكم الصالح كما يدركه المواطنون الفلسطينيون في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير مكان السكن.
7. لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند المستوى $\alpha \geq 0.05$ في الحكم الصالح كما يدركه المواطنون الفلسطينيون في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير المؤهل العلمي.
8. لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند المستوى $\alpha \geq 0.05$ في الحكم الصالح كما يدركه المواطنون الفلسطينيون في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير الدخل الشهري.
9. لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند المستوى $\alpha \geq 0.05$ بين متغير الفئة العمرية والحكم الصالح كما يدركه المواطنون الفلسطينيون في محافظة بيت لحم.

الفرضية الرئيسية الثانية:

لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند المستوى $\alpha \geq 0.05$ بين المشاركة المجتمعية ودورها في تعزيز الحكم الصالح كما يدركها المواطنون الفلسطينيون في محافظة بيت لحم.

الفصل الثاني

الاطار النظري والدراسات السابقة

1.2 المشاركة المجتمعية:

1.1.2 لمحة تاريخية عن تطور مفهوم المشاركة المجتمعية:

بدأ تطور مفهوم المشاركة المجتمعية وظهوره في أواخر الأربعينات كخطوات أولية للمساعدة في التطوير والتدخلات المخطط لها من أجل الارتقاء والتغيير.

أما في الستينات فقد هدفت هذه الأولويات الى اشغال الناس المحليين في تطوير مجتمعاتهم عبر خطوات أعمال لتطوير المجتمع الذي بدوره بنى البنية التحتية للمجتمعات الريفية والمدنية، وهذا قام بتطوير مهارات وقدرات الناس وتشجيعهم أن يكون لهم بعض المسؤولية. ان تطوير المجتمع في هذا الوقت كان يهدف الى بناء منظمات معتمدة على المجتمع يستطيع من خلالها الناس المحليون العمل بها بشكل نشيط وفعال. فلقد شهدت الخمسينات والستينات حركة تطوير مزدهرة خاصة في افريقيا وآسيا (Abbott,1996).

وفي أواخر الثمانينات لوحظ أن الشعب الفقير قد استثنى من جهتين أولهما: من مساهمة مجتمعية واسعة، وثانيهما: الاشتراك المباشر في أسباب التطوير.

وفي نفس الوقت بدأ صناع سياسة التطوير يبتكرون الاستراتيجيات التي من خلالها يستطيع الفقراء المشاركة في جهود التطوير.

ومنذ بداية التسعينات عادت وكالات التمويل الاساسية للتطوير بنقلها الى الورا و غيرت المصادر للارتقاء بتطوير تشاركي معترفة بالمشاكل الناجمة عن تطوير لا تشاركي (Abbott, 1996).

2.1.2 مفهوم المشاركة المجتمعية وأنواعها:

تعرف المشاركة المجتمعية في اللغة بأنها تلك العملية التي يقتسم فيها المرء مع غيره تأدية عمل ما (غنيم، 2001).

وفي مفهومها الشامل تعني العملية التي يلعب الفرد من خلالها دورا في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة في المشاركة لوضع الاهداف العامة (سالم، 1999).

وتعرف المشاركة المجتمعية بأنها مفهوم يترادف في الحكومات المحلية في الدراسات والبحوث المعاصرة مع مفهوم التمكين والسطوة للمجتمعات البشرية في ادارة شؤون المجتمعات الحضرية والريفية بتلاحم مع الجهود الحكومية وغير الحكومية عبر المشاركة السياسية في السلطة والمسؤولية والشراكة المجتمعية في الثروة والموارد لتحقيق اهداف ادارية وتنموية اجتماعية واقتصادية بواسطة الحكم الذاتي المحلي (داني، 2002).

ويعرفها البعض بأنها تلك المشاركة القائمة على الشعور بالمسؤولية الاجتماعية، مشاركة من الافراد والجماعات والقيادات في كل ما يتصل بالحياة في المجتمع المحلي بوجه عام، وفي كل ما يتعلق في تنمية موارد الناس الاجتماعية والاقتصادية والفكرية بوجه خاص، يسهم فيها كل مواطن بما يستطيعه او يملكه بدافع من رغبة حقيقية نابعة من اتجاه اجتماعي ومبادئ ثقافية أخلاقية.

وتعرف المشاركة في التنمية على انها مساهمة السكان والمجموعات المستهدفة في صنع القرارات وتنفيذ النشاطات التنموية وفي جميع المستويات (Frankly, 1985).

فالمشاركة المجتمعية هي حجر الزاوية في ممارسة تنظيم المجتمع وبدونها لا تتحقق أهداف المجتمع (خاطر، 1984).

وهناك ثلاث فئات منفصلة هي المعنية بالمشاركة المجتمعية في صنع القرار والخطط التنموية وتنفيذ المشاريع وهي:

(1) المجتمع المحلي في المناطق المعنية بالمشاريع التنموية.

(2) منفي المشاريع.

(3) الافراد المتأثرون سلبا وايجابا بالمشاريع التنموية.

ويشير مركز موارد التنمية (2010) أن للمشاركة أنواع عديدة ومن أهمها:

أولاً: المشاركة بتبادل المعلومات: وهي تزويد السكان بمعلومات فيما يخص المشاريع المراد اقامتها، ومنحهم الفرصة للمشاركة في اتخاذ القرارات.

ثانياً: المشاركة بالاستشارة: وهي الحالة التي يتيح فيها المسؤولون على أي مشروع تنموي ابداء رأيهم في الامور المتعلقة بذلك المشروع.

ثالثاً: مرحلة التنفيذ: وهي تنظيم المواطنين أنفسهم وتكوين جماعات للعمل في المشاريع التي تعينهم بفعالية تامة لإنجاز المهام الملقاة على عاتقهم.

3.1.2 أهمية المشاركة المجتمعية:

ان المشاركة المجتمعية هي لب العملية التنموية، لهذا تعد مشاركة المواطنين التطوعية سواء بالفكر أو المال أو الجهد من مبادئ تنمية المجتمع، كما تمثل قدرة العناصر النشطة في المجتمع المحلي على فهم طبيعة العمل الاجتماعي ومحاولة تغييره الى الافضل. وتعمل المشاركة المجتمعية على تحقيق العديد من الفوائد، اذ انها تساعد الافراد على عملية النمو الشخصي، وهذا بدوره يؤدي الى تحقيق اصلاحات اجتماعية مناسبة، كما أنها تعمل على زيادة علاقات التعاون والترابط بين جماعات المجتمع.

ويشير الجوهرى (1997) الى تعدد أهمية المشاركة المجتمعية فيما يلي:

1. من خلال المشاركة يتعلم الناس كيف يحلون مشاكلهم.

2. من خلال المشاركة يستطيع الناس ترتيب أولوياتهم واحتياجاتهم.

3. من خلال المشاركة يتعرف الناس على مشاكلهم.

4. المشاركة توفر الكثير من الوقت والجهد على الحكومة.
5. الجهود التطوعية من خلال المشاركة تعمل على تحقيق مبدأ ديمقراطية الخدمات.
6. مساندة الجهود الحكومية.
7. التكاملية في الدور بين الناس والحكومة.
8. المشاركة من خلال المؤسسات الاهلية قد تكون اسهل وايسر من مثلتها الحكومية.
9. المشاركة تزيد من درجة وعي الناس وانتمائهم لمجتمعهم.
10. المشاركة تؤدي الي الرقابة والضبط ومنع الفساد.
11. المشاركة تضيف على المشروع صفة الاستمرارية لان المشاركة تجعلهم يشعرون ان العائد هو نتاج جهدهم.
12. المشاركة تؤدي الى دفع عملية التقدم الى الامام خاصة في المجتمعات الريفية.

4.1.2 مرتكزات المشاركة المجتمعية:

- ويرى الامام (2008) أن للمشاركة المجتمعية مرتكزات عدة ومن أهمها:
- (1) الديمقراطية: تعتبر المرتكز الاساسي للتنمية بالمشاركة المجتمعية فتوفير القدر الكافي من العدالة والحرية ملازمان للديمقراطية باعتبارهما الضمان الحقيقي للممارسة وأنهما حق من حقوق الانسان خاصة المشاركة في القرارات التي تخصه وتخص مجتمعه في مشاريع تنمية المجتمع.
 - (2) اللامركزية الادارية: الهدف الاساسي منها هو ان تدير الاقاليم والمحليات شؤونها بواسطة ممثلها الذين تنتخبهم، وتصبح اللامركزية نظاما يشجع المواطنين في المشاركة الفعالة وتوجيههم نحو اولويات المنطقة من أنشطة اقتصادية او اجتماعية.
 - (3) درجة الوعي: وهي وعي المجتمع بمشاكله واحتياجاته من جانب، ورغبته بالقيام بدوره في التنمية بالمشاركة في القرارات التي تهم منطقته. وان غاب هذا الوعي عن المجتمع فيجب توفير وسائل التوعية الجماهيرية وتدريبهم بالتركيز على التعريف بحقوقهم وواجباتهم من اجل مشاركة حقيقية.
 - (4) الدافعية والرغبة للمشاركة: تتطلب المشاركة الحقيقية الرغبة المبنية على الوعي الكامل من قبل المواطنين بمشاكل المجتمع وتوجهاته، وهي العنصر المولد للدافعية لأي نشاط. والأمر الذي في

غاية الأهمية هو منح الفرص للراغبين من الشباب والنساء والفئات المهمشة للمشاركة والمساهمة في تنمية مجتمعاتهم.

(5) وضوح مضامين المشاركة: ان الغاية من المشاركة المجتمعية هي تحقيق التنمية المستدامة بما يؤمن احتياجات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، فالتغيير الايجابي الناتج عن المشاركة يؤسس على وضوح الرؤية بالنسبة للمجتمع وممثليه.

5.1.2 دور المشاركة المجتمعية في التنمية:

تختلف المشاركة في مجال النشاطات التنموية من قطر الى آخر ومن مكان لآخر. والذي يقرر شكل المشاركة السائدة في المجتمع هو اختلاف البنى والنظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية من مجتمع لآخر، فاختلاف أشكال المشاركة يرتبط بشكل أساسي بهذه العوامل. إن عملية المشاركة تقوم على مبدأ أساسي يتمثل في مدى قدرة المجموعات المستهدفة في التأثير على عملية صنع القرارات وتوجيهها بما يتناسب مع احتياجاتهم. وقد كان لهذا المبدأ دور كبير في مجال التنمية الوطنية لما تحققه من تنمية تتصف بالعدل والاتزان فهي تنمية تهتم وتأخذ بعين الاعتبار حاجات السكان وتعكسها في عملية صنع القرار. ولا يمكن القول أنه يوجد مشاركة حقيقية فاعلة الا اذا اشتمل نظام التخطيط للتنمية على مؤسسات وهيئات تعمل على تسهيل المشاركة للسكان وخصوصا في عملية صنع القرار التنموي وفي كافة المستويات، فوجود تلك القيادات الواعية يسهل ويساعد في توعية السكان بالمشاكل التي تعترض طريقهم فتتكاتف الجهود للتغلب على هذه المشكلات مما يؤدي الى تحسين مستوى حياتهم نحو الافضل (حلمي، 1984).

وبالتالي فان ايجاد نظام من لا مركزية صنع القرار وتوفير الموارد الضرورية والقيادات الواعية اللازمة لسلطات التخطيط على المستوى المحلي هو مطلب أساسي لتحقيق المشاركة الشعبية الفاعلة في عملية التنمية. ولا يمكن اهمال دور تعزيز الاعتماد على النفس لدى المواطنين كعنصر أساسي في تحقيق المشاركة الفاعلة، فتعميق الشعور بالاعتماد على النفس يزيد من وعي الافراد بقدراتهم ويشجعهم للقيام بمختلف النشاطات التي تحقق رغباتهم ومبادراتهم في استخدام الموارد المحلية (غنيم، 2001).

6.1.2 ايجابيات وسلبيات المشاركة المجتمعية:

تمتاز المشاركة المجتمعية في التخطيط للتنمية بعدد كبير من الايجابيات التي يمكن توضيحها كما يلي(غنيم،2001):

- (1) تعطي المشاركة للمخططين مجالاً أوسع للتأثير في تحديد طبيعة خطط التنمية.
- (2) تساعد على انتشار الديمقراطية كونها تتيح للأفراد المشاركة والتعبير عن آرائهم.
- (3) تعمل المشاركة المجتمعية على زيادة دور الفئات العمالية في ادارة المشاريع فتحولهم من منفذين الى مساهمين في اتخاذ القرارات.
- (4) تساعد المشاركة على التوافق بين الاهداف المرسومة والحاجات الفعلية للمجتمع.
- (5) تعزز الثقة بين المستويات العليا والدنيا والجمهور من خلال اقامة علاقات انسانية جيدة بين الطرفين.
- (6) تحسن نوعية القرارات التي يتم اتخاذها، بحيث يمكن المسؤول من التعرف على آراء موظفيه وخلق سبل الاتصال والتواصل الجيدة بينهم.
- (7) تساعد في بناء وتطوير القدرات المحلية في نشاطات التطوير.
- (8) تعمل المشاركة على تطوير الشعور بالمسؤولية.
- (9) تقدم مساهمات متنوعة في آن واحد، كونها تمتلك خبرات ومعلومات متنوعة.

اما سلبيات المشاركة فتنتمن ما يلي:

- (1) مرور المشاركة المجتمعية بالعديد من الاجتماعات التنفيذية يؤدي الى استهلاك الكثير من الوقت والجهد والمال.
- (2) قد تكون المشاركة قوة غير مستقرة وتعمل على عدم التوازن القائم بين العلاقات السياسية والاجتماعية وتهدد استمرارية التطوير.
- (3) قد ينتج عن المشاركة نقل العبء الى الفقراء وتخلي الحكومات عن مسؤوليتها بالارتقاء للتطوير.
- (4) عدم اعطاء المشاركة المجتمعية في بعض الاحيان المجال الكافي لجميع الاعضاء للمشاركة في جميع مراحل التنمية.

7.1.2 مبررات المشاركة المجتمعية في التنمية المجتمعية:

وللمشاركة مبررات ودوافع وراء اعتمادها في مجال التنمية ألا وهي (الامام، 2008):

(1) مبدأ المساواة: انطلاقاً من القيم الإسلامية، فإن مبدأ المساواة بين أفراد المجتمع في الحقوق الأساسية والواجبات هي مرتكز أساسي تتم بموجبه المشاركة في التنمية المحلية.

(2) استبعاد المجتمع المحلي: إن التنمية المستدامة في أي مجتمع لا يمكن أن تتم بغير مساهمة أفراد المجتمع فالجانب الحكومي الرسمي ليس مسؤولاً وحده، والشاهد على ذلك أن كثيراً من البرامج والمشاريع لم تنجح وفشلت في تحقيق أهدافها بسبب غياب المجتمع المحلي في إدارة ما يليه من مشاركة في التنمية.

(3) إدراك المواطنين لمشكلاتهم واحتياجاتهم وإمكاناتهم: أن المواطنين في أي منطقة هم أدرى بخصائص ومشاكل إقليمهم لذلك من المنطق أن يكون لهم دور يؤدونه بناء على معرفتهم بمجتمعهم، وهو دور تكاملي مع جهات أخرى.

(4) الفقر والتخلف: إن مشكلة الفقر قد تعود إلى الأمية والجهل وقد يكون في معالجة الأمر أن تمحى الأمية وتخفف حدة المرض بواسطة محو الأمية وبرامج التوعية ومشاريع التنمية الزراعية من خلال إشراك هؤلاء في تنمية مناطقهم.

(5) البيروقراطية: إن النظم الإدارية في المجتمعات النامية تتسم بالبيروقراطية والتعقيد في الإجراءات فمشاركة أفراد المجتمع ستكون دفعا لتوفير حاجات المجتمع وذلك لما لديهم من رغبة في تحقيق ما يتطلعون إليه.

(6) غياب الحس والشعور بالمسؤولية: يعتبر غياب الحس والشعور بالمسؤولية من قبل المواطنين بمشاكل مجتمعهم عامل أساسي لعدم اكتراث الفرد واهتمامه بما يدور في مجتمعه، تجاه هذا الموقف تصبح المشاركة الشعبية أمر ضروري لتوعية المواطن وغرس الشعور بالمسؤولية ليصبح عضواً فاعلاً في مجتمعه.

2.2 الحكم الصالح:

1.2.2 تاريخ نشأة مصطلح الحكم الصالح وتطوره:

ان استخدام مصطلح الحكم الصالح يرجع ذكره في تقرير البنك الدولي عام 1989، حيث كان التركيز على مفهوم الحكم الجيد وعلى القضايا المهمة التي تتعلق باستجابة الحكومات لحاجات مواطنيها وأثر ذلك على الاستقرار السياسي والرفقي الاجتماعي. ومنذ ذلك الوقت دخل المصطلح في أدبيات العلاقات الدولية حتى شمل التنمية المستدامة ومكافحة الفقر والديمقراطية وحقوق الانسان عند المنظمات الدولية وحكومات الديمقراطيات الغربية (الحاج،2005).

وفي بداية التسعينات بدأ التركيز على الأبعاد الديمقراطية للمفهوم من حيث تدعيم المشاركة وتفعيل المجتمع المدني وجودة وفعالية أسلوب ادارة شؤون المجتمع ودرجة الرفاه الاجتماعي.

ومنذ ظهور مصطلح Governance لم تتوقف المحاولات لتحسين التعريف حتى يصبح أكثر شمولاً، وأن يشمل الربط بين الجوانب السياسية في منظومة القيم الديمقراطية وتقليص حجم المؤسسات الحكومية وتشجيع الاتجاه نحو القطاع الخاص واللامركزية الادارية وتعظيم دور المنظمات غير الحكومية (الحاج،2005).

ويرى الحاج (2005) أن من أسباب ظهور الحكم الصالح هي:

1. تصاعد ثورة المعلومات التي واكبت ثورة الاتصالات.
2. تعاضد المنظمات الدولية حاملة لواء الاقتصاد الرأسمالي والتجارة العالمية وأسواق المال العالمية وعلى رأسها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية.
3. انتشار مفهوم العولمة.
4. تدخل الاتفاقيات الدولية بمفاهيم الحكم ومراقبتها وفلسفتها عبر الحدود القطرية.
5. المعونات والمنح التي تقدمها الدول الغنية لم تحقق الغايات التي أنفقت من أجلها بسبب الحكم الرديء. وتتمثل هذه المعونات في ثمانية أهداف رئيسة هي: القضاء على الفقر والجوع، وتعميم

التعليم الابتدائي، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتخفيض معدل وفيات الأطفال، وتحسين الصحة النفسية والجسدية.

2.2.2 مفهوم الحكم الصالح:

إن مفهوم الحكم الصالح هو مفهوم قديم ولكن أول من بدأ استخدامه مؤسسات الامم المتحدة منذ عقدين من الزمن، وقد اطلق عليه البعض الحكم الرشيد.

وقد اختلفت التعريفات لهذا المفهوم تبعاً للمنظمة أو المنطقة الجغرافية، إلا أن الجميع أجمع أنه لا حكم صالح بدون ديمقراطية كنهج حياة في المجتمع في كافة القطاعات، وضرورة التكامل في عمل تلك القطاعات. كما يجب توفر نظام متكامل من المساءلة والمحاسبة والشفافية والمشاركة.

ومن التعريفات المتداولة تعريف منظمة الشفافية العالمية (2007):

هي ممارسة السلطة السياسية وادارتها لشؤون المجتمع وموارده وتطوره الاقتصادي والاجتماعي. ويتضمن الحكم الصالح عمل أجهزة الدولة الرسمية من سلطات تنفيذية وتشريعية وقضائية وادارة عامة، عمل المؤسسات غير الرسمية أو منظمات المجتمع المدني وعمل القطاع الخاص. ويعبر مفهوم الحكم عن ممارسة السلطات السياسية والاقتصادية والاجتماعية من أجل ادارة الشأن العام على مختلف المستويات المركزية واللامركزية أي الوطنية والاقليمية والمحلية.

أما برنامج الامم المتحدة الانمائي فقد عرّف الحكم الصالح (2002):

نسق من المؤسسات المجتمعية المعبرة عن الناس تعبيراً سليماً، وتربط بينها شبكة متينة من علاقات الضبط والمساءلة بواسطة المؤسسات، وفي النهاية بواسطة الناس.

وعرّف أيضاً بأنه "الحكم الذي يتسم بالمشاركة في اتخاذ القرار والشفافية في العمل العام والمساءلة عنها، ويكون فعالاً ومنصفاً ويعزز سيادة القانون، ويكفل وضع السياسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية على أساس توافق آراء واسعة النطاق في المجتمع، تسمع فيه أصوات أكثر الفئات ضعفاً وفقراً في صنع القرارات المرتبطة بتوزيع موارد التنمية. إن التعريف هنا يركز على عملية

اتخاذ القرار وضرورة أن تشارك فيه كافة الفئات وعلى أوسع نطاق لاسيما الأكثر فقراً بما تراه مناسباً لتحسين أوضاعها (جبريل ورحال، 2003).

3.2.2 خصائص الحكم الصالح:

أشار الشطي (2004) ان خصائص الحكم الصالح عديدة ومتنوعة ولكنها قد تختلف من حيث اولوية التطبيق من بلد الى آخر، الا أنه تمّ الاتفاق لدى بعض الباحثين والمهتمين بالحكم الصالح على الخصائص التالية :

1. استناد شرعية السلطة التي تمارس الحكم الى سلطة الشعب.
2. وجود المواطنين في عملية صنع القرار.
3. وجود برامج مركزها المجتمع وتقوم على الاصغاء للمواطنين.
4. التكيف من قبل الادارة العامة مع حاجات المواطنين في التمويل والانفاق.

ولعلّ أهم هذه الخصائص وجود الشرعية السياسية للسلطة وطريقة تحقيقها والتي تنبع من عدة مصادر منها:

1. ارتكازها الى ثقة الشعب.
2. سيادة العلاقة المدنية.
3. ومأسسة الديمقراطية.

4.2.2 أهمية الحكم الصالح:

للحكم الصالح أهمية كبرى حيث يسعى الى اضعاف فكرة الدولة الحمايية وتطبيق مبدأ القيادة الادارية خاصة في المؤسسة. وللحكم الصالح انعكاسات على المجتمع منها: الولاء، الانتماء، الابداع، الرقابة الذاتية، والمرونة (مصطفى، 2006).

كما ويضمن تقصير المسافات في ميادين العمل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. كما للحكم الصالح أهمية كبيرة في عملية اشراك المجتمع المحلي، وتعزيز دوره ومشاركته في صنع

السياسات العامة وفي تطوير عمل المؤسسات. الى جانب تعزيز قيم العمل الجاد والمنتج، وتوفير الشفافية في المعلومات والاحصاءات وتطوير مخرجات التعليم في سوق العمل وتشجيع البحث العلمي وصولاً الى الانخراط في شبكة التنسيق مع المجتمع المدني والدولة من أجل المشاركة في صنع السياسات العامة.

ووفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن الحكم الصالح يقوم على المحاور التالية:

- يصون الحرية بما يضمن توسيع خيارات الناس.
- يبني على المشاركة الشعبية الفعالة، مع تمثيل شامل لعموم الناس.
- يقوم على المؤسسات بامتياز، نقيضاً للتسلط الفردي. وتعمل مؤسساته بكفاءة وشفافية كاملة، وتخضع للمساءلة الفعالة فيما بينها في ظل فصل السلطات والتوازن بينها، ومن قبل الناس مباشرةً من خلال الاختيار الدوري الحر والنزيه.
- يسود القانون، المنصف والحامي للحرية، على الجميع على حد سواء.
- ويسهر على تطبيق القانون قضاء كفاء ونزيه ومستقل تماماً.
- بالإضافة الى دوره الاقتصادي في النمو وتوفير الوظائف والاستشارات والاموال وتأمين التنافسية.

5.2.2 معايير الحكم الصالح:

للحكم الصالح مجموعة من المعايير والتي تشكل مؤشرات على صالحية الحكم، وتوزع هذه المعايير بين معايير سياسية واقتصادية واجتماعية وادارية. ومن هذه المعايير (مركز امان، 2006):

(1) سيادة القانون: ويقصد به اعتبار القانون مرجعية للجميع وسيادته على الجميع دون استثناء. الى جانب بناء صيغة حكم مستقرة وتطويرها وذلك من خلال الاستقرار السياسي وبناء المؤسسات الديمقراطية.

(2) المشاركة: وتعني حق الجميع في التصويت وإبداء الرأي وذلك يتطلب قوانين تضمن حرية تشكيل الاحزاب والحريات العامة بشكل اجمالي.

3) تحقيق حاجات المجتمع: يحدد هذا المعيار مدى تلبية حاجات الجمهور في المشاريع التي تنفذ، مع الالتزام بتوظيف الموارد الوطنية بالشكل الامثل وفي ضوء معايير الاقتصاد كتقليل التكلفة مع مراعاة الجودة والكفاءة للحصول على أفضل المخرجات وبأقل المدخلات.

4) المساواة: تعني توفر الفرص للجميع مما يتطلب توفر العدل الاجتماعي لجميع المواطنين لتحسين أوضاعهم ومستوى الرفاهية وبخاصة تحسين أوضاع الفئات المحرومة.

5) المصلحة العامة: وهو العمل على التحري حول اجماع واسع حول مصلحة الجميع والوصول الى النفع العام للوطن وللجماعات المحلية، وتحديد الاجراءات التي يمكن اتخاذها لتحقيق ذلك.

6) حسن الاستجابة: بحيث تسعى المؤسسات، وتوجه العمليات إلى خدمة جميع أصحاب المصلحة. ويعني بالضرورة وجود درجة من التفاعل بين ردة فعل المجتمع تجاه القرارات والعمليات وسرعة التفاعل مع التغذية الراجعة من هذا المجتمع وتعديل عمليات التنفيذ بناءً على ذلك.

7) الرؤية الاستراتيجية: من الاهمية ان يكون هناك رؤية إستراتيجية من قبل القادة والجمهور العام حول الحكم الصالح والتنمية البشرية المستدامة، مع الإحساس بما هو مطلوب لهذه التنمية.

8) الفصل المتوازن للقوى بين السلطات: وتعني تمتع كل من السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية باستقلال نسبي في عملها عن السلطتين الاخريتين في آليات اتخاذ القرارات، ووجود رقابة متبادلة وفعالة بين السلطات الثلاث، بحيث تمارس كل منهما صلاحياتها تحت رقابة السلطات الاخرى. والفصل المقصود هنا هو فصل متوازن في توزيع الصلاحيات والمسؤوليات مع التعاون بينهما في تنفيذ وظائفها بتوافق وانسجام.

اما الدراسات الصادرة عن برنامج الامم المتحدة الانمائي كانت أكثر شمولاً، وتضمنت تسعة معايير هي (كريم، 2004):

- 1) المشاركة: حق المرأة والرجل بالتصويت وابداء الرأي عبر المجالس التمثيلية المنتخبة.
- 2) حكم القانون: مرجعية القانون وسيادته على الجميع من دون استثناء.
- 3) الشفافية: توفر المعلومات الدقيقة في مواقيتها وافساح المجال أمام الجميع للاطلاع على المعلومات الضرورية والموثقة التي تساعد في اتخاذ القرارات الصالحة.
- 4) حسن الاستجابة: قدرة المؤسسات على خدمة الجميع دون استثناء.

- (5) التوافق: القدرة على التوسط بين المصالح المتضاربة من أجل الوصول الى مصلحة الجميع.
- (6) المساواة: اعطاء حق الجميع (رجال ونساء) في الحصول على الفرص المتساوية.
- (7) الفعالية: القدرة على تنفيذ المشاريع بنتائج تستجيب الى احتياجات المواطنين.
- (8) المحاسبة والمساءلة: محاسبة المسؤولين عن ادارتهم للموارد العامة، وتطبيق مبدأ فصل الخاص عن العام وحماية الصالح العام.
- (9) الرؤية الاستراتيجية: الرؤية المنطلقة من المعطيات الثقافية والاجتماعية الهادفة الى تنمية المجتمع والقدرات البشرية.

6.2.2 معوقات الحكم الصالح:

رغم أهمية وجود حكم صالح في أي مجتمع الا أنه يواجه عدة صعوبات ومعوقات من هذه المعوقات ما يلي (الغزالي، 2010):

- (1) تداخل المصالح الخاصة مع المصلحة العامة وتغلغل أصحاب النفوذ في توجيه الموارد العامة واستغلالها لمصالح خاصة.
- (2) شخصنة السلطة وعدم الفصل بين العام والخاص، وشخصنة الإصلاح.
- (3) نقص التشريعات والقوانين.
- (4) غياب المعايير في اختيار القيادات الإدارية والتجديد لها.
- (5) انتشار ثقافة الفساد وآلياته، والقيم التي تتسامح مع الفساد، وغياب الأدوار التعليمية والتنقيفية والإرشادية لوزارات التربية والإعلام.
- (6) نقص شفافية المعلومات وعمليات صنع القرار، وعدم وجود القانون الذي ينظم ويؤكد حرية المعلومات.
- (7) الإهدار في المال العام وضعف في تحصيل موارد الدولة، وضعف التشريعات والأنظمة المتعلقة بالمشتريات العامة.
- (8) تضخم الجهاز البيروقراطي وترهل الإدارة وانخفاض الإنتاجية.
- (9) ضبط المجتمع المدني بسبب ضعف موارده المالية.
- (10) ضعف مفهوم المواطنة وقيام الدولة على كسب العصبية والولاءات الطائفية والقبلية حتى صارت الانتماءات إلى الأسرة والقبيلة والطائفة مقدمة على الوطن .

- 11) سيادة نمط الدولة الريعية، واعتمادها على عنصر وحيد جعل الدولة تكون معنية بشكل رئيسي فقط بإعادة التوزيع بدل أن تكون مهتمة بالإنتاج.
- 12) انتشار فهم خاطئ بين الجمهور في مسألة توزيع الثروة، وعدم حله حلاً جذرياً مقنعاً بالمشاركة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.
- 13) ضعف المؤسسات السياسية.
- 14) غياب المؤسسات الرقابية مثل هيئة مكافحة الفساد وهيئة الرقابة الإدارية.
- 15) ضعف المؤسسات الخدمية حيث أن الخدمة متواضعة في أكثر من قطاع بسبب انتشار الفساد الإداري والرشوة بشكل كبير، وضعف الرقابة وغياب المساءلة.
- 16) تطبيق نظام اشتراكي متخلف في كثير من مناحي الحياة في اقتصاد الدولة.
- 17) عدم محاسبة الفاسدين الكبار، حتى تطاول العامة على هيبة الدولة والقانون.
- 18) نقص القوانين، أو ضعف تطبيقها.
- 19) هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة القضائية في الكثير من شؤونها.

7.2.2 الحكم الصالح في فلسطين:

عندما بدأت السلطة الفلسطينية عام 1994، كانت تفتقر الى الكادر البشري المؤهل والخبرة في صياغة الادارة العامة وتنفيذها. وهذا بدوره أثر على توفير الخدمات الفعالة وتوفير بيئة قانونية لتمكين مجتمع حر. كما أثر في بروز الحكم الصالح وعناصره. ذلك الوضع أدى الى تدخل الدول المانحة لتطوير الادارة العامة الفلسطينية، الكوادر البشرية، الادارة المالية، القانون، التنظيم الاقتصادي والتخطيط... الخ.

ومن الواضح أن الحكم في فلسطين نابع من نمط قيادي ساد في مرحلة سابقة وهي قيادة منظمة التحرير. ويمكن التعرف الى بنية الحكم ومظاهره في فلسطين من خلال الاتي(جبريل ورحال، 2003):

أولاً: شرعية الحكم وصياغة الدستور:

بين عامي 1999-2000 وكلت مهمة صياغة الدستور الفلسطيني الى وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وبعد أن تمّ عمل مسودة الدستور في هذه الفترة بدأت الانتفاضة وتمّ التعامل به استجابة للضغوط الخارجية المنادي للإصلاح على الرغم من عدم توافقه مع بنية المجتمع الفلسطيني واحتياجاته (جبريل ورحال، 2003)

أما مضمون القانون الفلسطيني فينص على نبذ العنف، سيادة القانون، حفظ حقوق الانسان والاخذ بعناصر الحكم الصالح.

ثانياً: العلاقة بين السلطات الثلاث:

من خلال الدستور يتم تحديد العلاقات بين السلطات الثلاث (التشريعية/ التنفيذية/ والقضائية). ولكن اعتمد معدو الدستور الفلسطيني على واقع الحال وليس بناء على رغبات الشعب الفلسطيني واحتياجاته. كما أن النظام السياسي كما هو مطروح في مسودة الدستور هو خليط بين النظام البرلماني والنظام المنتخب وهو بذلك لا يوفر وجود عناصر الحكم الصالح الذي هو متطلب أساسي في التنمية.

ثالثاً: محاربة الفساد:

ان القانون الذي زال سائداً والذي يعالج حالات الفساد في فلسطين هو قانون العقوبات رقم (16) لسنة 1960 (الشعبي، 2004). وبالتالي ساد في فلسطين حالة عجز وتدهور وتراجع في سيادة القانون.

رابعاً: مشاركة المجتمع في الحكم:

ان عمل المنظمات الاهلية ومنظمات المجتمع المدني كان يؤثر عليه الوضع السياسي في فلسطين. كما أن السلطة لم تسعى الى التنسيق مع الهيئات الاهلية الفلسطينية الا مضطرة مما خلقت علاقة غير سليمة.

وهي في الوقت الحالي احدى وسائل المقاومة فهي ساهمت في ايجاد التعددية السياسية في فلسطين (الهوراني، 2003).

خامسا: مشاركة الاحزاب في الحكم:

ان مقومات ومبادئ الحكم الصالح غير متوفرة في ثقافتنا بالقدر الكافي الذي يسمح بنائه على اسس متينة. فالمجتمع الفلسطيني تحكمه السلطوية والانتكالية والمجتمع العشائري. وبهذا فانّ هناك غياب للأحزاب السياسية بمعناها الحقيقي. فالأحزاب السياسية تشكل قاعدة أساسية في بناء حكم صالح وغيابها يبرز نظام العشيرة التقليدي الذي قد يوازن استبداد السلطة (مركز بانوراما، 2004).

سادسا: الانتخابات:

إن خطوات الإعلان عن الانتخابات ليس لها علاقة بالديمقراطية والنزاهة والشفافية حتى الآن (عدوان، 2004) وذلك للآتي ذكره:

1. انه يتم تسجيل الناخبين للنوعين من الانتخابات الرئاسية التشريعية والمحلية وفق قانون الانتخابات الأول لعام 1995 الأمر الذي ينشأ عنه العديد من المشاكل.
2. تم تعيين أعضاء اللجنة من قبل الرئيس نفسه دون مشاركة القوى الفلسطينية.
3. التنسيق العالي بين اللجنة والرئيس الفلسطيني.
4. إشكالية قانون الانتخابات.
5. وأخيرا شرعية الانتخابات ومرجعيتها بالرغم من المتغيرات الكثيرة التي حصلت في الأراضي الفلسطينية.

سابعا : خصوصية الحالة الفلسطينية:

للحالة الفلسطينية خصوصية، تختلف عن باقي الدول، وهذا ما يعيق التنمية والتخطيط، وتأخر عملية البناء والتقدم. ومن هذه الخصوصيات (مركز باسيا، 2004):

1. سلطة غير كاملة السيادة.
2. بناء مؤسساتي غير واضح.
3. الضفة الغربية، القدس، قطاع غزة، الشتات، داخل الخط الأخضر.

4. مدن، قرى، مخيمات، مواطنين، لاجئين، نازحين.
5. تعدد المسؤولية و السلطات، السلطة الوطنية، منظمة التحرير، المجلس التشريعي.
6. المجلس الوطني، بلديات، محافظات.
7. تغلب الوضع السياسي والأمني على المسائل المدنية و الحريات الشخصية
8. الاعتماد على التمويل الخارجي لدعم موازنة الدولة.

8.2.2 مقترحات تطوير الحكم في فلسطين:

اعتمادًا على ما تبقى من عوامل قوة لا بد من المباشرة، بالسير في برنامج إصلاح شامل لوقف التدهور، ولإنقاذ ما تبقى من إنجازات، ومن ثم تطويرها (محيسن، 2006).

وهناك عدة مبادئ يجب تحقيقها لإقامة الحكم الصالح في فلسطين، والتي يمكن القيام بها ضمن صلاحيات السلطة في الوقت الحاضر، وان تكون هذه الإصلاحات خطوات نحو إقامة دولة فعالة وديمقراطية وهذه الجوانب والقطاعات هي: دستور رسمي، ومكتب رئاسة أكثر رشاقة ينقل المهام إلى المكاتب والفروع والمستويات الحكومية الأخرى، ومجلس تشريعي أكثر فعالية، ونظام قضائي مستقل، وإدارة عامة أكثر شفافية ومساءلة وكفاءة، وقوة شرطة خاضعة للسيطرة المدنية والرقابة (المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 2006).

وللقضاء على الفساد وترسيخ الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني، لا بد من تحقق الشروط التالية (البرغوثي، 2005):

أولاً: إنهاء الاحتلال.

ثانياً: فصل الحزب الحاكم عن جهاز السلطة والدولة المنشودة.

ثالثاً: فصل القضاء عن السلطة التنفيذية وإنشاء نظام قضاء مستقل.

رابعاً: إصلاح شامل للأجهزة الأمنية ويتم ذلك من خلال:

1. خضوعها لسيادة القانون والسلطات المنتخبة.
2. خضوعها للمساءلة من قبل المجلس التشريعي المنتخب.

3. إن هذه الأجهزة تعمل في خدمة الشعب بأسره وذلك يعني إنهاء تسييسها أو تحزيبها لفصيل معين، وامتناع قادتها عن القيام بأية نشاطات سياسية أو إعلامية.
4. عدم تدخلها أو ممارستها لأنشطة اقتصادية أو احتكارية.
5. أن يجري تغيير دوري في فترات محددة سلفاً لقيادتها ضمن نظام محدد قانونياً.
6. منع تدخل الأجهزة الأمنية في الانتخابات أو مشاركتها في الدعاية الانتخابية أو محاولة التأثير في نتائجها.

خامساً: إنعاش منظمة التحرير الفلسطينية عبر الإصلاح الديمقراطي.

سادساً: دورية الانتخابات التشريعية والرئاسية؛ وهي انتخابات يجب أن تجري في مواعيده.

سابعاً: إجراء الان انتخابات الدورية في كافة المؤسسات المحلية والوطنية.

ثامناً: حيادية الإعلام.

تاسعاً: سلامة القوانين الانتخابية والاستقلالية الكاملة للجنة الانتخابات المركزية.

9.2 الدراسات السابقة:

1.9.2 الدراسات العربية:

1.1.9.2 دراسات تناولت موضوع الحكم الصالح:

ففي دراسة اجراها موسى (2011) بعنوان "الإصلاح الإداري في الوزارات الفلسطينية ودوره في تعزيز الحكم الرشيد". هدفت الدراسة التعرف إلى دور الإصلاح الإداري في تعزيز مفاهيم الحكم الرشيد في الوزارات الفلسطينية (المحافظات الشمالية) من وجهة نظر المديرين، وقد تناول الباحث هذا الموضوع في ضوء الأهمية الكبيرة التي يحظى بها الإصلاح الإداري والحكم الرشيد في بناء وتهيئة المؤسسات الفلسطينية المختلفة لإقامة الدولة الفلسطينية، وأيضاً للدور الكبير الذي تلعبه برامج التطوير والإصلاح الإداري في خطط التنمية المأمولة، وصولاً لتنمية حقيقية، شاملة، ومستدامة. وطبقت الاستبانة على عينة بلغت (325) مديراً ومديرة في وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية. وأظهرت النتائج أن تطبيق العمليات المتعلقة بالإصلاح الإداري والحكم الرشيد في الوزارات الفلسطينية يتم بدرجة متوسطة، وأن هناك علاقة ايجابية بين عمليات الإصلاح الإداري والحكم الرشيد، وأن عمليات الإصلاح الإداري والحكم الرشيد يسيران جنباً إلى جنب، وأن أي تطوير أو تغيير سواء كان إيجابياً أو سلبياً ينعكس كل منهما على الآخر. كذلك كشفت الدراسة وجود فروق دالة إحصائياً في واقع عمليات الإصلاح الإداري من وجهة نظر المبحوثين تعزى لمتغيري الدرجة الوظيفية وسنوات الخبرة، وهناك أيضاً فروق دالة إحصائياً في واقع الحكم الرشيد تعزى لمتغيري الجنس، والدرجة الوظيفية، بينما لم تظهر الدراسة فروقاً دالة إحصائياً وفقاً لباقي المتغيرات. وكان من أهم الاستنتاجات التي خلصت لها الدراسة أن هناك اهتمام بتطبيق مبادئ الحكم الرشيد بدرجة متوسطة، وأن الوزارات الفلسطينية تعاني من ضعف تطبيق الأنظمة والقوانين، ويتم تعديلها دون مشاركة المؤسسة التشريعية أو مؤسسات المجتمع المدني وذوي العلاقة، كذلك فإن الهياكل التنظيمية لا تتسم بالمرونة المطلوبة، ولا يتم تعديلها بما يتناسب مع عمليات الإصلاح المنشودة، ورغم ادراك المبحوثين لأهمية الرقابة الإدارية ودورها في تحسين الأداء إلا أنها تناولت بعض الجوانب كالرقابة على التزام الموظفين بساعات الدوام. وخرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات لها علاقة بضرورة الاستمرار في برامج التطوير والإصلاح

واستقطاب الكفاءات والمهارات اللازمة لتنفيذ ومتابعة هذه البرامج، وضرورة الاهتمام بالعنصر البشري، تعزيز دور الرقابة الخارجية والداخلية، والدفع باتجاه تعزيز الأيمان بأهمية تطبيق مبادئ الحكم الرشيد وثقافته، وأوصت الدراسة أيضاً بضرورة العمل على تعزيز مبدأ تفويض الصلاحيات، والمشاركة بين جميع الأطراف، وضرورة إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث في موضوعي الإصلاح بشكل عام والحكم الرشيد بشكل خاص.

وفي دراسة البرغوثي (2010) بعنوان " دور وحدة الرقابة والتدقيق الإداري في تعزيز مبادئ الحكم الصالح في المؤسسات الحكومية في الضفة الغربية من وجهة نظر المدققين الإداريين وموظفي الشؤون الإدارية." هدفت الدراسة للتعرف إلى دور وحدة الرقابة والتدقيق الإداري التابعة لديوان الموظفين العام في تعزيز مبادئ الحكم الصالح في الوزارات الفلسطينية، وشملت الدراسة (25) وزارة وهيئة. استخدمت الباحثة في دراستها المنهج الوصفي والاستبانة كأداة لجمع البيانات، وشمل مجتمع الدراسة عينة مقدارها (25%) من موظفي الشؤون الإدارية بحث بلغت (64) موظف وموظفة. أبرز ما جاء في نتائج الدراسة أن الرقابة الإدارية جزء متمم لوظائف العملية الإدارية، وشرط لسلامة قياس الأداء والتأكد من وضع معايير مسبقة يقاس عليها العمل، كذلك فإن وحدة الرقابة الإدارية تعمل على نشر مفهوم الاحترام نحو الوظيفة العمومية، وتوحد معايير الأداء في المؤسسات المختلفة، كذلك فإن وجود وحدة الرقابة الإدارية أسهمت بشكل كبير في رفع نسبة الالتزام بالعمل، وأن هناك تحسناً في مجال النزاهة والشفافية والمساءلة ومحاربة الفساد. وأوصت الدراسة بضرورة تطوير آليات دور المدققين الإداريين في المؤسسات المختلفة بما يخدم مصلحة العمل، من خلال تحديث واستخدام تقنيات أكثر فاعلية وكفاءة، تسهم في تقليل الجهد واستغلال الوقت في العمل بشكل أفضل.

وتتناول الحلبية (2010) دراسة بعنوان "واقع تطبيق مبادئ الحكم الرشيد في وزارة المالية الفلسطينية وعلاقته بفاعلية الأداء من وجهة نظر الموظفين". والتي هدفت الى التعرف على واقع تطبيق مبادئ الحكم الرشيد في وزارة المالية الفلسطينية، وتكون مجتمع الدراسة من جميع موظفي وزارة المالية البالغ عددهم (1237)، استخدمت الباحثة المنهج الوصفي والاستبانة، واختارت العينة بالطريقة الطبقيّة العشوائية والتي بلغت (234) موظف وموظفة. أظهرت نتائج الدراسة أن واقع

تطبيق مبادئ الحكم الرشيد وعلاقته بالفاعلية كانت متوسطة، وان وزارة المالية تعمل على تطبيق الشفافية بشكل نسبي، وجاءت النتائج المتعلقة بالمساواة متدنية. وأوصت الباحثة بضرورة أن تعمل وزارة المالية على تطوير أداءها، وتحقيق العدالة مع الموظفين دون تمييز، ووضع مقاييس واضحة لتقييم أداء جميع الموظفين في الوزارة.

وفي دراسة أبو نعمة (2009) بعنوان "مدى تطبيق المجالس المحلية في محافظة أريحا للشفافية والمساءلة وانعكاس ذلك على التنمية الاقتصادية". استخدمت الدراسة المنهج الوصفي الكمي، وتكون مجتمع الدراسة كافة اعضاء المجالس المحلية في محافظة أريحا والبالغ عددها 8 مجالس محلية. واستخدمت الدراسة الاستبانة كأداة، وهدفت هذه الدراسة الى التعرف على مدى تطبيق تلك المجالس للشفافية والنزاهة ودورها في المساهمة في التنمية الاقتصادية . وكان من أهم نتائجها ان غالبية المبحوثين يؤكدون ان هناك ضعف واضح في الاليات واللوائح الموضوعية من قبل المجالس المحلية التي من شأنها ان تساهم في منع استغلال المال العام، الى جانب قلة الاهتمام في تطوير آليات لتطبيق قوانين الشفافية ومحاربة الفساد وانعدام وجود نظام اداري ومالي، بالإضافة الى انعدام وجود سجل لمتابعة الشكاوي، وتقصير المجالس بالإعلان عن اهدافها بشكل دوري للمجتمع المحلي. كما ويؤكد اغلبية اعضاء المجالس المحلية بان الشفافية والمساءلة تساعد في اختيار نوعية المشاريع والتقليل من نسبة البطالة ومعرفة التعاطي مع المشاريع المشروطة من قبل الممول وبخاصة التمويل الاجنبي.

وفي دراسة أخرى أجراها أحمد (2008) بعنوان "المؤشرات المفاهيمية والعملية للحكم الصالح في الهيئات المحلية الفلسطينية"، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي وتكون مجتمع الدراسة من اعضاء ورؤساء وموظفي الهيئات المحلية الفلسطينية في منطقة قلقيلية، وتكونت عينة الدراسة من 260 استمارة حيث تم اخذ العينة بنسبة 100% من مجتمع الدراسة. هدفت هذه الدراسة الى معرفة واقع المؤشرات المفاهيمية والعملية للحكم الصالح في الهيئات المحلية والفلسطينية، ومعرفة مدى تطبيق مبادئه، وذلك من وجهة نظر أعضاء ورؤساء وموظفي الهيئات المحلية الفلسطينية. وكان من أهم نتائجها ان الدرجة الكلية للاستجابة على مجالات مؤشرات الحكم الصالح كانت متوسطة، وكان ترتيب درجة الاستجابة على مجالات مؤشرات الحكم الصالح من الاعلى الى

الادنى كالآتي: وجود واقع لمؤشر النزاهة بنسبة (67.8 %) أي حصلت على تقدير متوسط، وجود واقع لمجال مؤشر الكفاءة والفعالية في الهيئات المحلية الفلسطينية بنسبة (67.6%)، وجود واقع لمجال مؤشر المسائلة وتطبيق القانون بنسبة (67.4%)، وجود واقع لمجال مؤشر الشفافية بنسبة (67.2%)، يوجد علاقة طردية موجبة ودالة إحصائياً بين اطلاع أعضاء الهيئات المحلية الفلسطينية على القوانين والأنظمة الخاصة بهيئاتهم وواقع الحكم الصالح في هذه الهيئات.

وفي دراسة القصر اوي (2008) بعنوان "مبادئ وتطبيقات الحكم الصالح في المنظمات غير الحكومية التنموية الفلسطينية العاملة في المحافظات الشمالية والجنوبية". والتي هدفت إلى دراسة نظام الإدارة في المؤسسات الأهلية الفلسطينية العاملة في المجال التنموية، من خلال التعرف إلى الدور الذي تمارسه مجالس إدارة هذه المؤسسات، ومدى تطبيقها لمبادئ الحكم الصالح، استخدمت الباحثة المنهج الوصفي، واختارت الاستبانة والأدبيات السابقة لجمع البيانات، وكانت أبرز النتائج أن تلك الجمعيات والمؤسسات قد أبدت عدم جدية في تطبيق المساءلة والشفافية والنزاهة، والتي برزت من خلال ضعف السياسات والإجراءات التي تمكن من المساءلة الداخلية والخارجية. وخلصت الدراسة إلى أن هناك غياب واضح في تطبيق مبادئ الحكم الصالح في عمل هذه الهيئات والجمعيات، وأوصت الدراسة بضرورة أن تقوم هذه الهيئات بدورها وأن تعيد صياغة خططها الاستراتيجية بما يتفق مع أولويات التنمية واحتياجات المجتمع الفلسطيني ومصالحة الوطنية.

وتناول كربوشة (2007) دراسة بعنوان "الحكم الرشيد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر" هدفت الدراسة الى بيان العلاقة بين الحكم الرشيد والتنمية المستدامة، حيث أشار أن الحكومات وفي اطار تطبيق سياستها لمفهوم الحكم الرشيد من منطلق علاقتها بالتنمية عليها توسيع دائرة المشاركة العامة لأفراد المجتمع مع التركيز على فئة الشباب القادرة على تنمية مفهوم الشراكة من أجل الاصلاح والذي عادة ما يحمل شعار التنمية والنهوض بالمجتمعات، ومن أجل ذلك كله فلا بدّ من تعزيز دور الشباب في صياغة القرارات واتخاذها.

أما دراسة الجزار (2005) بعنوان "قياس مدى تحقق المعايير الدولية للشفافية في التقارير المالية" استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، واستندت الدراسة إلى عينة مكونة من 58 شركة تنتمي لقطاعات مختلفة في السوق المالية السعودية. وهدفت الدراسة الى التعرف على مدى تحقق المعايير

الدولية للشفافية في التقارير المالية، وقد حددت الدراسة ستة فروض تم صياغتها بشكل يسمح تحقيقها اختبارياً. ثم حددت متغيرات البحث في متغير تابع وهو درجة الإفصاح (الشفافية)، وخمس متغيرات مستقلة وهي متغيرات النمو بالشركة، وقرارات مستخدمي التقارير، ونوع الصناعة وحجم مكتب المراجعة، ومكانة الموقع على الإنترنت. وكان من أهم نتائجها: تدني درجة الإفصاح (الشفافية) في التقارير المنشورة سواء بالصحف أو الإنترنت، تولد شعور بعدم الثقة في مصادر المعلومات المتوافرة، مما يدفع المستثمر بالاعتماد على خبرته الشخصية في اتخاذ قراراته الاستثمارية، تخلف الشركات السعودية عن مثيلاتها بالدول الغربية في إدراك مدى أهمية استخدام الإنترنت كقناة فعالة لنشر وتوزيع التقارير المالية.

وفي دراسة الشهبان (2004) بعنوان "مقومات الحكم الرشيد في استدامة التنمية العربية"، حيث قدمت هذه الدراسة تحليلاً للمقومات الأساسية للحكم الرشيد وعلاقته بالتنمية المستدامة في العديد من البلدان العربية، اعتمدت الدراسة على مؤشرات الحكم الجيد التالية: المساءلة والتعبير، الاستقرار والعنف السياسي، فاعلية الحكومة، نوعية التنظيم والضبط، حكم القانون، ضبط الفساد، وغطت الدراسة خمسة بلدان عربية هي: الجزائر، السعودية، مصر، العراق، والأردن. توصلت الدراسة إلى أن هناك خمسة سمات للتنمية البشرية المستدامة تؤثر في حياة الناس هي التمكين والمشاركة، التعاون، عدالة فرص الدخل، الصحة والتعليم، الأمان الاجتماعي في المعيشة والإعالة، والاستدامة وتواصل التنمية مع الأجيال، كذلك توصلت الدراسة إلى أن المقومات الرئيسية الحاسمة والمطلوبة للحكم الجيد من أجل استدامة التنمية هي وبحسب الأهمية: حكم دولة القانون، ضبط الفساد، المساءلة والتعبير، فاعلية الحكومة، نوعية التنظيم والضبط، والاستقرار السياسي، وأشارت نتائج الدراسة وبشكل واضح أن مقومات الحكم الصالح وركائز التنمية المستدامة عبارة عن متلازمتان لا تفترقان ووجهان لحقيقة واحدة تؤكد أن تفاعلهما تعمل في اتجاه واحد دوماً، سلباً أو إيجاباً، وأن فقر مقاييس حكم القانون وضبط الفساد وضعف المساءلة جعل منها مقوضات للتنمية المستدامة.

أما دراسة دعبس (2004) بعنوان "مدى تطبيق الشفافية في مراكز الوزارات الأردنية" هدفت الدراسة للتعرف على واقع الشفافية في القطاع الحكومي الأردني من خلال تحديد الأساليب المتبعة لتطبيقه وتعرف اتجاهات أفراد العينة حول أهمية الشفافية والمعوقات والتحديات التي تواجه

تطبيقها، والاساليب والآليات المقترحة لتطوير ورفع مستوى تطبيق الشفافية من وجهة نظر كافة المدراء الاشرافيين والتنفيذيين في مراكز الوزارات الاردنية الاكثر احتكاكا بالمواطنين. أكدت نتائج الدراسة ان بناء الثقة المطلقة بين المواطن والحكومة من خلال الوضوح والصراحة في الاجراءات هو المفهوم الاكثر ادراكا بين الموظفين في الدوائر الحكومية. كذلك بينت نتائج الدراسة أن تطبيق الشفافية في مراكز الوزارات ضعيف اذ لا تتم اعطاء المواطنين المعلومات اللازمة وبطريقة يستطيع المواطن فهمها، كما أن المواطن بدوره لا يشارك في اعطاء آرائه وأفكاره للدائرة. كما بينت الدراسة وجود فساد في الاجراءات الحكومية ووجود الكثير من المعوقات التي تعيق تبني وتطبيق الشفافية تتمثل بعدم وجود اسس ومبادئ الشفافية وكثرة القوانين والتشريعات التي أدت الى غموض فكرة الشفافية.

2.1.9.2 دراسات تناولت المشاركة المجتمعية:

ففي دراسة أجراها قدومي (2008) بعنوان "دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي"، حالة دراسية للجان الاحياء السكنية في مدينة نابلس. استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الوصفي الميداني بالاعتماد على مصادر أولية وثانوية من المعلومات. تكونت الدراسة من (943) فرد، عينة طبقية عشوائية من 8 أحياء في مدينة نابلس. هدفت الدراسة الى توضيح دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي و كذلك البحث في العلاقة ما بين المشاركة المجتمعية ومستواها في تنمية المجتمع المحلي في مدينة نابلس. أظهرت النتائج أن الدافع الاساسي وراء انضمام أفراد المجتمع الى لجان الاحياء السكنية هو رغبتهم في زيادة خبرتهم الحياتية وتنميتها وتطويرها وتعزيز الانتماء والعمل الجماعي ومن ثم تنمية العلاقات العامة بالإضافة الى شغل اوقات الفراغ في أعمال مفيدة. وان الاهم في العمل التطوعي هو الالتزام في العمل والقدرة على العطاء والتعليم والاستعداد والرغبة في تطوير الشخصية. وكان من أهم توصيات الدراسة: اوصت بضرورة توسيع نطاق العمل التطوعي لأفراد الحي، الحث على المشاركة الفاعلة في أنشطة اللجان، أن تقوم الجهات المعنية بتفقد حاجات المجتمع والتعرف على مطالب أفرادها من خلال استفتائهم حول مستوى الخدمات المقدمة لهم.

وتناول عبد الجبار (2008) دراسة بعنوان: "دور المشاركة الشعبية في تنمية المجتمع المحلي" هي دراسة اجتماعية ميدانية. هدفت الدراسة الى التعرف على دور الجهود الشعبية والمجالس المحلية والمنظمات المجتمعية في مجالات التنمية المحلية وما يترتب على هذا الدور من سلبيات وإيجابيات. وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها: ارتفاع نسبة الاقبال على المشاركة في أنشطة التنمية المحلية المختلفة ويرجع ذلك الى كون المشاركة واجب وطني وبالتالي يجب عليهم المساهمة فيها. وأظهرت الدراسة عدم اقتصار المشاركة في أنشطة التنمية المحلية على الموظفين فقط بل شملت العاطلين عن العمل بما في ذلك الطلاب. وكشفت الدراسة بأن زيادة الدخل وارتفاع مستوى التعليم يجعل المواطن قادرا على المشاركة في تنمية المجتمع المحلي. ومن معوقات المشاركة الشعبية هي الفقر والامية وعدم وجود أشخاص يتحملون مسؤولية تنمية المجتمع.

وفي دراسة اخرى لأسعد (2005) بعنوان "دور الهيئات المحلية في فلسطين في تعزيز المشاركة واحداث التنمية السياسية"، تركزت هذه الدراسة حول أهمية تعزيز المشاركة والتنمية بكافة اوجهها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وعلى دورها في عملية البناء الديمقراطي والتمثيل السياسي والمشاركة بين جمهور المواطنين والهيئات المحلية والحكومة المركزية وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات ومن اهمها ضرورة ترسيخ مبدأ المشاركة المجتمعية من أجل بناء حكم صالح مبني على الديمقراطية وسياسة المشاركة في الهموم والطموحات.

2.9.2 الدراسات الأجنبية:

في دراسة أجراها (Waheduzzaman, 2010) بعنوان "المشاركة المجتمعية من أجل الحكم الرشيد: دراسة برامج التنمية الريفية في بنغلاديش". هدفت الدراسة إلى التحقق في ظروف محددة على المستوى المحلي، والعوائق التي تحول دون عملية المشاركة المجتمعية في هيئات الحكم المحلي. يسعى البحث أيضا لإيجاد السبل الممكنة لزيادة المشاركة المجتمعية في برامج التنمية التي يمكن أن تسهم في الحكم الرشيد. هدفت الدراسة أيضا تعقب كل من ذاتية (موقف الحكومة والمسؤولين الحكوميين المحليين المنتخبين والسكان المحليين)، والعوامل الموضوعية (النظم الإدارية والقانونية لمشاركة الشعب)، التي تسبب الحواجز أمام المشاركة وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج النوعي للحصول على إجابات على جميع الأسئلة. واستخدمت المقابلة كأداة للدراسة

الى جانب الاستبيان. وقد كشفت النتائج أن هناك مشاكل متعددة تسهم في عدم فعالية المشاركة المجتمعية. وهي: ان أي من الجهات الفاعلة - مثل المسؤولين الحكوميين، والممثلين المنتخبين أو السكان المحليين لا يدركون قيمة المشاركة المجتمعية . آليات المشاركة المجتمعية المباشرة من خلال اللجان الإدارية المختلفة كانت خاطئة. لا يوجد نظام قانوني متين لضمان المشاركة المجتمعية كشرعية على المستوى الريفي. اللامركزية الإدارية غير مكتملة، وهذا مكن المسؤولين الحكوميين من السيطرة على الممثلين المنتخبين فيما يتعلق بالأمور المالية. نظم التقييم فيما يتعلق بمشاركة الشعب ومدى رضاهم عن نتائج برامج التطوير غير فعالة . وأخيراً، الافتقار إلى رأس المال الاجتماعي، الذي يؤثر في ثقة الناس في قادتهم المحليين. وأوصت الدراسة الى ما يلي: بناء نموذجاً جديداً للتغلب على الحواجز غير الظاهرة التي تحول من المشاركة المجتمعية الفعالة في برامج التنمية المحلية، ادراج لجنة مواطنين مختارة عن طريق مؤسسات غير حكومية داخل مناطق الحكم المحلي، مشاركة لجنة المواطنين في جميع المشاريع المحلية عن طريق المؤسسات غير الحكومية، تفعيل دور المجتمع المدني عن طريق المؤسسات غير الحكومية التي تساعد في تطوير رأس المال الاجتماعي، اصدار قوانين وقواعد تضمن تعزيز المشاركة المجتمعية لتطوير الثقة بين القطاعات المختلفة.

أما دراسة (Wright, 2008) بعنوان "قيادة ومشاركة الشباب لمبادرات شبابية لتنمية المجتمع". فقد أجريت الدراسة في الحي المركزي في مدينة سان فرانسيسكو على 15 مبحوثاً . وبعد أن تم جمع البيانات من خلال المقابلات، والمجموعات البؤرية، والملاحظة، تلخصت نتائج الدراسة بأربعة أبعاد. أولاً: أن الشباب تعلموا من خلال التطبيق العملي . ثانياً: أن الشباب تمكنوا من توظيف تحليلهم لتطبيق عملهم وأفكارهم (تعزيز مهارات التحليل والتفكير العليا). ثالثاً: كان لعمل الشباب بطريقة تشاركية في قيادتهم لعملهم وبالتعاون مع مجتمعهم والتنسيق مع الكبار أثر إيجابي حيث تطورت المهارات القيادية لدى الشباب بشكل فعال رابعاً: مشاركة الشباب في عمليات اتخاذ القرار ومنحهم بعض السلطة كان لها أيضاً أثر إيجابي في بناء القدرات والمهارات القيادية لدى الشباب.

أما دراسة (Karki, 2007) بعنوان "المشاركة المجتمعية للشباب الإفريقي في كندا". فقد تناولت المشاركة المجتمعية للكنديين من أصول إفريقية للفئة العمرية من 16-24 سنة وللملتحقين في برامج الشباب في مدينة ويندسور في كندا. وهدفت الدراسة للتعرف على العوامل التي تدفعهم للمشاركة، وأثر مشاركتهم عليهم والتحديات التي تواجههم وقد كانت أبرز النتائج أولاً : بأن الأسباب التي تدفع الشباب للمشاركة هي الرغبة في التفاعل الاجتماعي وخلق صداقات وتشكيل علاقات من خلال الشبكات المختلفة بالإضافة إلى الشعور الإيجابي والرضا. ثانياً تبين من نتائج البحث بأنه من خلال المشاركة المجتمعية تمكنت المجموعة من بناء علاقات وشبكات مختلفة بينهم، بالإضافة إلى استغلال أوقات فراغهم بصورة مفيدة والحصول على معلومات عامة وخلق صداقات والشعور بالانتماء . ومن أكثر الأمور البارزة هي بناء ما يسمى بالرأس المال الاجتماعي "وهي مجموعة الشبكات والقوى التي تساهم في تحقيق هدف المشترك. ثالثاً : أشارت نتائج الدراسة بأن العديد من الشباب كانوا مثبطين من المشاركة المجتمعية بسبب عدم توفر برامج مناسبة في نظرهم أو كونها غير جذابة لهم. فأكثر البرامج كانت تنصب على العمل مع الأطفال وكبار السن فيما كانوا يتطلعون للعمل مع أقرانهم وفئات من عمرهم .بالإضافة الى رغبتهم في الالتحاق والمشاركة في برامج تطورهم وتطور قدراتهم ومهاراتهم.

وفي دراسة (Cicognani, 2007) بعنوان "المشاركة المجتمعية والشعور بالمسؤولية اتجاه المجتمع والرفاه الاجتماعي"، حيث ركزت الدراسة على العلاقة بين المشاركة المجتمعية والرفاه الاجتماعي على عينة من طلاب في كل من جامعة إيطاليا وأمريكا وإيران، شملت 200 طالب إيطالي و 125 طالباً أمريكياً و 214 طالباً إيرانياً. وخلصت النتائج إلى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية قوية بين المشاركة المجتمعية والشعور بالانتماء وحالة الرفاه الاجتماعي التي يشعر بها الفرد. وأفادت النتائج أن رغم مستوى المشاركة كان متفاوتاً بين بلد وآخر، إلا أن المشاركة وفرت فرصاً شجعت لنمو العلاقات الاجتماعية في أطر مختلفة وزادت من الشعور بالانتماء والهوية في المجتمع مما أدى إلى حالة من الرفاه الاجتماعي للفرد. ورغم أن الخصائص الاجتماعية والاقتصادية اختلفت بين طلاب كل جامعة إلا أن المحصلة النهائية للدراسة أكدت أهمية دور المشاركة المجتمعية في النماء والشعور بالمسؤولية المجتمعية. وقد أظهرت البيانات بأن حالة الرفاه الاجتماعي بين الطلاب الأمريكيين كانت أفضل من باقي أفراد العينة وقد يعزى ذلك لدعم العائلة.

ومع اختلاف نماذج المشاركة المجتمعية بين المبحوثين إلا أنه كانت هناك علاقة إيجابية واضحة بينها وبين الشعور بالرفاه الاجتماعي. وكانت أهم التوصيات وجود حاجة لمزيد من البحث في الخصائص النوعية لنماذج المشاركة المجتمعية والرفاه الاجتماعي لإلقاء الضوء على العمليات والآليات المختلفة التي تهم وتشغل هذه الظاهرة مثل التركيز على نوع محدد من المشاركة المجتمعية وليس المشاركة بشكل عام.

وفي دراسة أخرى (World Bank, 2004) بعنوان "إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا- تعزيز التضمينية والمساءلة". وهذه واحد من عدة دراسات وتقارير ذات أهمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا تصدر عن البنك الدولي لها علاقة بالاستثمار، إدارة الحكم، النوع الاجتماعي، العمالة، وهي تهدف بالأساس لتقديم مراجعة شاملة للتحديات والفرص التي تواجهها المنطقة في سعيها إلى النهوض باستراتيجيات جديدة للتنمية . تناولت الدراسة العديد من المواضيع الخاصة بالحكم الجيد والفساد وإصلاح القطاع العام والرقابة، حيث اشارت الدراسة إلى أن أهم ركيزتان للحكم الجيد هما التضمينية والتي تعني المعاملة المتساوية والمشاركة المتساوية، والركيزة الثانية هي المساءلة والتي تحتاج وبحسب الدراسة إلى الشفافية والشفافية. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن الفساد من أهم المظاهر البارزة والشائعة لإدارة الحكم السيء، وتجلى ذلك في المحسوبية والرشوة وأن الفساد نتيجة مباشرة لانعدام المساءلة. كذلك فقد تطرقت الدراسة إلى الجهود الكبيرة التي تبذل لتعريف الأبعاد الأساسية للحكم الجيد والتي تراوحت ما بين حكم القانون، محاربة الفساد، فاعلية القطاع العام، وصولاً إلى النزاهة والشفافية والقدرة على التعبير. وبحسب الدراسة ولتعزيز التضمينية يجب اعتماد قوانين وأنظمة تضمن وتوسع نطاق الحريات الأساسية للجميع وهذا يتضمن حق المشاركة المتساوية في إدارة الحكم، حق المساواة أمام القانون وبالتالي حق المساواة في المعاملة من قبل الهيئات الحكومية. وأوصت الدراسة ومن أجل حكم جيد بضرورة نشر المعلومات علناً "الشفافية"، وتعزيز التنافسية عبر انتخابات حرة ونزيهة، إتاحة المجال لمشاركة أكبر لمنظمات المجتمع المدني، تحسين المساءلة الداخلية عبر الإصلاحات الإدارية، إنشاء آليات لتحسين القطاع العام من خلال التركيز على الأداء الجيد، إصلاح الخدمة المدنية وجعلها أكثر مساءلة، والسيطرة على الفساد وضبطه ومحاربه في الإدارات الحكومية، وجعل الوظائف الحكومية لا مركزية والحفاظ على الموارد العامة.

أما دراسة (George & Wolf, 2004) بعنوان "البنى التقليدية في الحكم المحلي للتنمية المحلية"، وهي عبارة صادرة من معهد العلوم السياسية في جامعة بيرن بسويسرا، وبإشراف برنامج تمكين المجتمعات المحلية التابع للبنك الدولي. تناولت هذه الدراسة العديد من القضايا التي لها علاقة بالتنمية، خاصة اللامركزية ومبادئ الحكم الصالح، حيث أشارت الدراسة إلى أن الحكم الصالح يجب أن يقوم على التشارك والشفافية والمساءلة وأن يكون فاعل ومنصف ويعزز حكم القانون، وأن يركز على الأولويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وأن يأخذ بعين الاعتبار آراء ومطالب الفئات الأكثر فقراً وتهميشاً في عملية صنع القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد التنموية، كذلك أشارت الدراسة إلى أنه يجب تعزيز شروط عديدة حتى يكون الحكم صالحاً منها: الشرعية والإدماج الاجتماعي، التمكين، المساواة المشاركة، احترام حقوق الإنسان الأساسية، حكم القانون وتقسيم السلطة، كذلك يجب أن يمتاز بحسن الاستجابة والشفافية واعتماد مبدأ المساءلة. وفيما يتعلق باللامركزية فقد تطرقت الدراسة إلى بعض مشاكلها ولكنها أشارت إلى آثارها الإيجابية، من حيث تعزيز الاستجابة وإدارة الموارد المحلية وجمع الإيرادات بطريقة أفضل وأكثر فاعلية.

4.9.2 تعقيب الدراسات السابقة:

إضافة إلى ما قدمته هذه الدراسات للباحثة من مساعدة كبيرة في دراستها سواء فيما يتعلق بمشكلة الدراسة وأهدافها وأهميتها ومجمل الإطار النظري أو مساعدة الباحثة وبدرجة كبيرة في بناء أداة الدراسة، فلا بد من الإشارة إلى أهم ما جاء فيها عن الحكم الصالح والمشاركة المجتمعية:

1. أجمعت بعض الدراسات ان تطبيق العمليات المتعلقة بمبادئ الحكم الصالح يتم بدرجة متوسطة رغم ادراك المبحوثين بأهميتها ودورها في تحسين وتنمية المجتمع.
2. أغلبية الدراسات ركزت على المبادئ الاخرى للحكم الصالح كالرقابة والشفافية والنزاهة ولم تتناول موضوع المشاركة المجتمعية مع الحكم الصالح.
3. أغلب المبحوثين في الدراسات السابقة يؤكدون أن هناك ضعف في تطبيق آليات ومبادئ الحكم الصالح كما ورد في دراسة أبو نعمة (2009) ودراسة أيمن (2008). كما أظهرت دراسة القصر اوي (2008) أن هناك غياب واضح في تطبيق مبادئ الحكم الصالح.

4. شجعت بعض الدراسات الى توسيع دائرة المشاركة العامة لأفراد المجتمع وخصوصا التركيز على فئة الشباب ودورها في صياغة القرارات واتخاذها كما ورد في دراسة كربوشة (2007).
5. ركزت توصيات الدراسات السابقة على الحث على المشاركة الفاعلة كمؤشر فعال في تقدم المجتمع وتنميته. وكان من التوصيات التي نادى بها الدراسات السابقة هو وجود حاجة لمزيد من البحث في الخصائص النوعية لنماذج المشاركة المجتمعية كالتركيز على نوع محدد من المشاركة المجتمعية وليس المشاركة بشكل عام كما ورد في دراسة سيكوناني (2007).
6. هناك الكثير من التوصيات التي ركزت على أهمية وجود حكم يقوم على التشارك والاختار بعين الاعتبار الفئات المهمشة في عملية صنع القرار ، وقد أفادت الأدبيات السابقة الباحثة في توضيح مفهومي المشاركة المجتمعية والحكم الصالح ، وستكون الدراسة الحالية امتدادا لها وما نادى به من توصيات.

الفصل الثالث

1.3 مقدمة:

يوضح هذا الفصل منهجية الدراسة، ومجتمعها وعينتها، وأدوات الدراسة، وطرق التحقق من صدقها وثباتها، وطريقة المعالجة الإحصائية لبيانات الدراسة.

2.3 منهج الدراسة:

استناداً إلى طبيعة الدراسة وأهدافها استخدمت الدراسة الحالية المنهج الوصفي، وذلك لملائمته لأغراض الدراسة، من حيث رصد وتحليل واقع مشكلة الدراسة في الوقت الحاضر وكما هي في الواقع من خلال وصفها، وتفسيرها، والتنبؤ بها، وهو المنهج المناسب والأفضل في رأي الباحثة- لمتل هذه الدراسات.

3.3 مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع أهالي محافظة بيت لحم البالغ عددهم (176235) مواطناً ومواطنة للعام 2012/2013. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007).

4.3 عينة الدراسة:

تم اختيار عينة الدراسة بحيث تكون ممثلة لمجتمعها بالاعتماد على الأسس الإحصائية لاختيار العينات، بالطريقة الطبقيّة العشوائية، طبقية من حيث متغير مكان السكن (مدينة، قرية، مخيم). وتكونت العينة من (383) مواطناً ومواطنة، أي بنسبة (0.22%) من مجتمع الدراسة. ويوضح الجدول رقم (1.3) توزيع مجتمع الدراسة والعينة وفقاً لمتغير مكان السكن.

جدول رقم (1.3). توزيع مجتمع الدراسة والعينة وفقاً لمتغير مكان السكن

الرقم	مكان السكن	مجتمع الدراسة	العينة المطلوبة
1.	مدن	49391	107
2.	قرى	113948	248
3.	مخيمات	12896	28
	المجموع	176235	383

وتم حساب حجم العينة بنسبة خطأ مقدارها 5% من مجتمعها، بالاستناد إلى موقع حساب العينات www.surveysystem.com، كما هو واضح في ملحق رقم (2.5). ويوضح الجدول رقم (2.3) الخصائص الديمغرافية للعينة.

جدول رقم (2.3- أ). خصائص العينة الديمغرافية

القيم الناقصة	النسبة المئوية	العدد	المتغيرات
-			الجنس
	52.2	200	ذكر
	47.8	183	أنثى
13			الفئة العمرية
	54.6	202	-30
	25.9	96	44-30
	19.5	72	+45
-			الحالة الاجتماعية
	44.6	171	أعزب/اء
	51.2	196	متزوج/ة
	4.2	16	غير ذلك
-			الديانة
	79.1	303	مسلم/ة
	20.9	80	مسيحي/ة
-			مكان السكن
	27.9	107	مدينة
	64.8	248	قرية
	7.3	28	مخيم

جدول رقم (2.3- ب). خصائص العينة الديمغرافية

القيم الناقصة	النسبة المئوية	العدد	المتغيرات
10			المؤهل العلمي
	10.2	38	أقل من ثانوي
	30.6	114	ثانوي
	15.3	57	دبلوم
	44.0	164	بكالوريوس فأعلى
-			الانتماء السياسي
	28.7	110	منتمي
	71.3	273	غير منتمي
-			العلاقة بقوة العمل
	56.9	218	يعمل
	43.1	165	لا يعمل
61			الدخل الشهري بالشيكل
	39.8	128	-1500
	44.4	143	3000-1500
	15.8	51	+3000

5.3 الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة:

يوضح الجدول رقم (2.3) خصائص العينة الديمغرافية وفقاً لمتغيرات: الجنس، والفئة العمرية، والحالة الاجتماعية، والديانة، ومكان السكن، والمؤهل العلمي، والانتماء السياسي، والعلاقة بقوة العمل، والدخل الشهري، وذلك كما يلي:

1.5.3 توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير الجنس:

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (2.3) أن 52.2% من أفراد العينة ذكور مقابل 47.8% إناث.

2.5.3 توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير الفئة العمرية:

بينت النتائج الواردة في الجدول رقم (2.3) أن 54.6% من المبحوثين في الفئة العمرية الأقل من 30 سنة، 25.9% في الفئة العمرية 30-44 سنة، وكان 19.5% منهم في الفئة العمرية 45 سنة فما فوق.

3.5.3 توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير الحالة الاجتماعية:

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (2.3) أن 44.6% ممن شملتهم العينة غير متزوجين، 51.2% منهم من المتزوجين، مقابل 4.2% في حالات أخرى (أرامل ومطلقين).

4.5.3 توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير الديانة:

يتضح من المعطيات الواردة في الجدول رقم (2.3) أن 79.1% من أفراد العينة مسلمين مقابل 20.9% مسيحيين.

5.5.3 توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير مكان السكن:

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (2.3) أن 27.9% من المبحوثين من سكان المدن، 64.8% من سكان القرى، وكان 7.3% منهم من سكان المخيمات.

6.5.3 توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير المؤهل العلمي:

يتبين من المعطيات الواردة في الجدول رقم (2.3) أن المؤهل العلمي لدى 10.2% من المبحوثين أقل من ثانوي، 30.6% ثانوي، 15.3% دبلوم، وكان 44% منهم من حملة درجة البكالوريوس فأعلى.

7.5.3 توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير الانتماء السياسي:

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (2.3) أن 28.7% من المبحوثين من المنتمين سياسياً، مقابل 71.3% من غير المنتمين سياسياً.

8.5.3 توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير العلاقة بقوة العمل:

يتضح من المعطيات الواردة في الجدول رقم (2.3) أن 56.9% من أفراد العينة من العاملين، مقابل 43.1% من غير العاملين.

9.5.3 توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير الدخل الشهري:

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (2.3) أن الدخل الشهري لدى 39.8% من المبحوثين أقل من 1500 شيكل، 44.4% منهم 1500-3000، وكان الدخل الشهري لدى 15.8% منهم أكثر من 3000 شيكل.

6.3 أسلوب وأداة جمع البيانات:

استخدمت الدراسة الحالية أسلوب المسح بالعينة، والاستبانة أداة لجمع البيانات، فبالرجوع إلى الأدبيات السابقة، ولفحص دور المشاركة المجتمعية في تعزيز مؤشرات الحكم الصالح كما يدركها المواطنون الفلسطينيون بمحافظة بيت لحم، طورت الباحثة استبانة تكونت من ثلاثة أقسام رئيسية، اشتمل القسم الأول معلومات عامة عن المبحوثين من حيث: الجنس، والفئة العمرية، والحالة الاجتماعية، والديانة، ومكان السكن، والمؤهل العلمي، والانتماء السياسي، والعلاقة بقوة العمل، والدخل الشهري، في حين ضم القسم الثاني مقياس المشاركة المجتمعية الذي تكون من (34) فقرة، وضم القسم الثالث مقياس مؤشرات الحكم الصالح الذي تكون من (46) فقرة، علماً بأن طريقة الاجابة عن أداة الدراسة تركزت في الاختيار من سلم خماسي، على نمط ليكرت (Likert Scale)، وذلك كما يأتي: أوافق بشدة، أوافق، بين بين، لا أوافق، ولا أوافق بشدة. وبذلك تحوي الدراسة الحالية متغيراً مستقلاً هو المشاركة المجتمعية بمؤشراته المختلفة، كما تحوي الدراسة متغيراً تابعاً هو الحكم الصالح بمؤشراته المختلفة، كما توضح الدراسة المتغيرات المستقلة الثانوية الآتية: الجنس، والفئة العمرية، والحالة الاجتماعية، والديانة، ومكان السكن، والمؤهل العلمي، والانتماء السياسي، والعلاقة بقوة العمل، والدخل الشهري.

1.6.3 صدق أداة الدراسة:

تم التحقق من صدق أداة الدراسة بعرضها على مجموعة من المحكمين الذين أبدوا عدداً من الملاحظات حولها التي تم أخذها بعين الاعتبار عند إخراج الأداة بشكلها النهائي، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، تم التحقق من الصدق بحساب التحليل العائلي (Factor Analysis) لفقرات الأداة، وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (3.3-4.3).

جدول رقم (3.3- أ). نتائج التحليل العائلي (Factor Analysis) لفقرات مقياس المشاركة المجتمعية

الرقم	الفقرات	درجة التشبع
	أحب أن أكون ناشطاً في حركة اجتماعية من أجل حقوق المواطن في وطني	0.42
	أشارك أبناء مجتمعي مناسبتهم المختلفة بغض النظر عن ديانتهم، أو ثروتهم، أو وجهات نظرهم السياسية	0.60
	أحب أن أشارك في الأعمال التطوعية في وطني	0.53
	أعطي القضايا المجتمعية قدراً من الأهمية	0.51
	أشترك في مظاهرات تعبر عن مصلحة عامة في وطني	0.64
	أرسم شعارات على الجدران من أجل مصلحة عامة في وطني	0.54
	أشترك بالانتخابات الوطنية في بلدي	0.45
	من الضروري أن يقضي الشباب جزءاً من عطلتهم الصيفية في خدمة الأعمال المجتمعية	0.58
	أهتم بالآخرين في مجتمعنا	0.53
	أستطيع المشاركة في القضايا المجتمعية مثلما يقوم به أبناء مجتمعي الآخرون	0.47
	أشترك بجمع توقيعات من أجل مصلحة عامة في وطني	0.53
	أشعر بالارتياح عندما أشارك زملائي في عمل مجتمعي	0.60
	يهمني حضور الندوات التي تعنى بالأمور المجتمعية	0.67
	أشارك في نقاشات تعنى بالأمور المجتمعية	0.65
	أحرص على مشاركة أبناء مجتمعي في المناسبات الوطنية	0.60
	لدي القدرة في التأثير على الآخرين في القضايا المجتمعية	0.57

جدول رقم (3.3- ب). نتائج التحليل العائلي (Factor Analysis) لفقرات مقياس المشاركة المجتمعية

الرقم	الفقرات	درجة التشبع
	متابعة قضايا الوطن في الاذاعة والتلفزيون يبعث في نفسي الملل	0.60
	أشعر بالارتياح عندما أشارك مع أبناء مجتمعي في عمل ناجح	0.52
	أحب أن أزور المناطق التي لم أزرها من قبل في وطننا	0.70
	الاشتراك في عمل مع جماعة يضايقني	0.66
	أعتقد أن وطني مكان جيد لأعيش فيه	0.63
	أنضايق من مناقشة الموضوعات العامة مع أبناء مجتمعي	0.63
	أعرف أغلبية أفراد مجتمعي المحلي	0.57
	يهمني العيش في مجتمعي	0.61
	أتوقع العيش في بلدي فترة طويلة من الزمن	0.60
	أحب أن أعمل ما تتفق عليه جماعة أنا عضو فيها	0.46
	أنسجم مع أفراد مجتمعي وأستمتع بوجودي معهم	0.53
	أفكر في مستقبل وطني بكل تفاؤل	0.65
	يهتم أفراد مجتمعي ببعضهم البعض	0.67
	لدى مجتمعي القدرة في التأثير على المجتمعات الأخرى	0.64
	أحب أن أقرأ عن تاريخ بلدي	0.53
	أهتم بما يفكر الآخريين عن تصرفاتي	0.65
	عليّ أن أكون انسانا مهتما بما يجري حولي	0.60
	أحب أن أهتم بالآخرين وأن أكون مسؤولا عنهم	0.60

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (3.3) أن التحليل العائلي لأغلبية فقرات أداة الدراسة دال إحصائياً، وتتمتع بدرجة مقبولة من التشبع، وأنها تشترك معاً في قياس المشاركة المجتمعية كما يدركها المواطنون الفلسطينيون بمحافظة بيت لحم، في ضوء الإطار النظري الذي بني المقياس على أساسه.

جدول رقم (4.3- أ). نتائج التحليل العاملي (Factor Analysis) لفقرات مقياس مؤشرات الحكم الصالح

الرقم	الفقرات	درجة التشبع
	أشعر وكأنني في بيتي وأنا في وطني	0.58
	يكفي القراءة عن المناطق البعيدة في وطننا بدلاً من زيارتها	0.52
	أحب أن يتحدث الجميع عن انجازاتنا الوطنية	0.65
	أشعر بالانتماء لهذا الوطن	0.58
	أفتخر بقيادة وطني	0.52
	من الطبيعي أن يحس من يهمل في عمله بتأنيب الضمير	0.47
	عندما أكلف بعمل مجتمعي أبذل فيه قصارى جهدي	0.57
	المحافظة على الأماكن العامة واجب السلطات الحكومية وحدها	0.61
	من الواجب أن يتنازل الشخص عن بعض حقوقه في سبيل سعادة من يهمله أمرهم	0.56
	المساهمة في حل المشاكل المجتمعية مضيعة للوقت	0.58
	أفرح عندما يكتشف مصدر ثروة جديد في وطننا	0.57
	محو الأمية مسؤولية الحكومة وحدها	0.61
	أحب أن أوضح لزملائي أهمية بعض المشاكل الاجتماعية في وطننا	0.62
	كل فرد يستطيع أن يساهم في حل مشاكل مجتمعه	0.66
	من واجب كل مواطن أن يقدم مقترحاته لحل مشكلة وطنه	0.67
	مناقشة المشاكل المجتمعية وتبادل الرأي فيها يعطل حلها	0.56
	يسعدني أن يلجأ إلي زملائي لمساعدتهم في حل مشاكلهم	0.56
	يحزنني أن أسمع عن وقوع كارثة في أي مكان في وطننا	0.50
	العامل المخلص في عمله يفيد المجتمع كله	0.59
	من اللازم محاسبة كل من يهمل في عمله	0.72
	المحافظة على مواعيد العمل غير ضرورية	0.66
	الأفضل أن يعمل الشخص دون رقيب	0.55
	الاعتذار للزملاء عن التأخر عن موعد معهم غير ضروري	0.58
	من واجب كل مواطن فهم خطط التنمية في وطنه	0.57
	أتضايق من اعتداء الآخرين على الممتلكات العامة في وطننا	0.57

جدول رقم (4.3- ب). نتائج التحليل العاملي (Factor Analysis) لفقرات مقياس

مؤشرات الحكم الصالح

0.60	عندما أشتكر في مناقشة ما أرى أن آرائي هي الأفضل
0.64	تتمية المجتمع مسؤولية كل مواطن
0.60	من الضروري أن ننتقد الرأي الذي نعتقد أنه خاطئ
0.67	لكل شخص الحق في أن يعبر عن رأيه حتى لو كان لمعظم الناس رأي آخر
0.56	من ليس معي فهو ضدي
0.63	إن الديمقراطية تتجلى أو تظهر بوجود المعارضة السياسية
0.61	يجب ألا يسمح للمواطنين بالتظاهر أو بالإضراب إذا كان هذا يخل بالنظام والأمن العام
0.64	يحق لكل مواطن الاشتراك في المظاهرات إذا كانت هناك حاجة لذلك
0.53	توجد أسباب معقولة للقبول بفرض حكم الإعدام في المحاكم الفلسطينية
0.70	على قوات الأمن والشرطة اتخاذ الوسائل الكفيلة بالحفاظ على القانون والنظام بغض النظر عن مدى شدة هذه الوسائل
0.57	بكل الأحوال لا يوجد لإنسان مثلي أي تأثير على الحكومة وما تقوم به
0.66	على الرجل أن يكون المعيل الأساسي للأسرة، وعلى المرأة القيام بأعمال البيت حتى لو كانت تعمل خارج المنزل
0.70	ليس من الضروري أن تصبح النساء عضوات في الحكومة
0.63	أحاول أن أتصرف بالطريقة الصحيحة في مجتمعي
0.50	أشعر أن لي قيمة في الحياة كالأخرين
0.58	لا يمكن تبرير العنف والقتل بغض النظر عن النتيجة
0.46	إنني على اقتناع بأن ديانتني هي الديانة الصحيحة
0.63	إن الأديان السماوية تؤمن بالله نفسه وتبشر بمبادئ أخلاقية واجتماعية متشابهة
0.55	الصديق الجيد، جيد سواء كان اسمه محمد أو حنا
0.63	أعتز بالعيش في وطني
0.67	لن أتردد بالتضحية من أجل وطني

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (4.3) أن التحليل العاملي لأغلبية فقرات أداة الدراسة دال إحصائياً، وتتمتع بدرجة مقبولة من التشبع، وأنها تشترك معاً في قياس مؤشرات الحكم الصالح كما يدركها المواطنون الفلسطينيون بمحافظة بيت لحم، في ضوء الإطار النظري الذي بني المقياس على أساسه.

2.6.3 ثبات أداة الدراسة:

تم حساب الثبات لأداة الدراسة بأبعادها المختلفة بطريقة الاتساق الداخلي بحساب معادلة الثبات كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha)، وقد جاءت النتائج كما هي واضحة في الجدول رقم (5.3).

جدول رقم (5.3). نتائج معامل الثبات كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) لأداة الدراسة بأبعادها المختلفة

الرقم	أبعاد الدراسة	عدد الفقرات	قيمة Alpha
1.	المشاركة المجتمعية	34	0.89
2.	مؤشرات الحكم الصالح	46	0.83
	الدرجة الكلية	80	0.91

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (5.3) أن أداة الدراسة بأبعادها المختلفة تتمتع بدرجة عالية جداً من الثبات.

7.3 المعالجة الإحصائية للبيانات:

بعد جمع بيانات الدراسة قامت الباحثة بمراجعتها تمهيداً لإدخالها للحاسوب، وأدخلت إلى الحاسوب بإعطائها أرقاماً معينة، أي بتحويل الإجابات اللفظية إلى رقمية، حيث أعطيت الإجابة أوافق بشدة 5 درجات، أوافق 4 درجات، بين بين 3 درجات، لا أوافق درجتين، ولا أوافق بشدة درجة واحدة، وذلك في الفقرات الموجبة وعكست في الفقرات السالبة، بحيث كلما ازدادت الدرجة ازداد مستوى المشاركة المجتمعية ومؤشرات الحكم الصالح كما يدركها المواطنون الفلسطينيون بمحافظة بيت لحم والعكس صحيح.

وتمت المعالجة الإحصائية اللازمة للبيانات باستخراج الأعداد، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية. وقد فحصت فرضيات الدراسة عند المستوى $0.05 \geq \alpha$ ، عن طريق الاختبارات الإحصائية الآتية: اختبار t .test، واختبار تحليل التباين الأحادي One way analysis of variance، واختبار توكي $tukey$ test، ومعامل الثبات كرونباخ ألفا Cronbach Alpha، وذلك باستخدام الحاسوب باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS. ولفهم نتائج الدراسة يمكن الاستعانة بمفتاح المتوسطات الحسابية وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (6.3).

جدول رقم (6.3). مفتاح المتوسطات الحسابية.

المتوسط الحسابي	درجة المشاركة المجتمعية والحكم الصالح
2.33-1	منخفضة
3.67-2.34	متوسطة
5-3.68	عالية

برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss)

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

1.4 مقدمة:

يتضمن هذا الفصل عرضاً كاملاً ومفصلاً لنتائج الدراسة، حول دور المشاركة المجتمعية في تعزيز مؤشرات الحكم الصالح كما يدركها المواطنون الفلسطينيون بمحافظة بيت لحم، وذلك من خلال الإجابة عن أسئلة الدراسة وأهدافها والتحقق من صحة فرضياتها باستخدام التقنيات الإحصائية المناسبة.

2.4 نتائج أسئلة الدراسة:

1.2.4 السؤال الأول:

ما درجة المشاركة المجتمعية كما يدركها المواطنون الفلسطينيون بمحافظة بيت لحم؟

للإجابة عن هذا السؤال استخرجت الأعداد، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية لدرجة المشاركة المجتمعية كما يدركها المواطنون الفلسطينيون بمحافظة بيت لحم، وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (1.4).

جدول رقم (1.4). الأعداد، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية لدرجة المشاركة المجتمعية كما يدركها المواطنون الفلسطينيون بمحافظة بيت لحم

المتغير	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	%
درجة المشاركة المجتمعية	383	3.72	0.47	74.4

يتضح من المعطيات الواردة في الجدول رقم (1.4) أن درجة المشاركة المجتمعية كما يدركها المواطنون الفلسطينيون بمحافظة بيت لحم كانت عالية، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه الدرجة (3.72)، مع انحراف معياري (0.47).

2.2.4 السؤال الثاني:

ما مؤشرات المشاركة المجتمعية كما يدركها المواطنون الفلسطينيون بمحافظة بيت لحم؟

للإجابة عن هذا السؤال استخرجت الأعداد، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية لمؤشرات المشاركة المجتمعية كما يدركها المواطنون الفلسطينيون بمحافظة بيت لحم مرتبة حسب الأهمية، وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (2.4).

جدول رقم (2.4-أ). المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية لمؤشرات المشاركة المجتمعية كما يدركها المواطنون الفلسطينيون بمحافظة بيت لحم مرتبة حسب الأهمية

مؤشرات المشاركة المجتمعية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	%
أحب أن أزور المناطق التي لم أزرها من قبل في وطننا.	4.47	0.90	89.4
يهمني العيش في مجتمعي.	4.23	0.85	84.6
عليّ أن أكون إنساناً مهتماً بما يجري حولي.	4.18	0.95	83.6
أشارك أبناء مجتمعي مناسباتهم المختلفة بغض النظر عن ديانتهم، أو ثروتهم، أو وجهات نظرهم السياسية .	4.13	0.85	82.6
أشعر بالارتياح عندما أشارك مع أبناء مجتمعي في عمل ناجح.	4.13	0.87	82.6
أتوقع العيش في بلدي فترة طويلة من الزمن.	4.03	1.06	80.6
أنسجم مع أفراد مجتمعي وأستمتع بوجودي معهم.	4.03	0.88	80.6
أحب أن أقرأ عن تاريخ بلدي.	4.01	1.04	80.2
أشعر بالارتياح عندما أشارك زملائي في عمل مجتمعي.	3.98	0.88	79.6
أحب أن أعمل ما تتفق عليه جماعة أنا عضو فيها.	3.97	0.91	79.4
أحب أن أشارك في الأعمال التطوعية في وطني.	3.94	0.96	78.8

جدول رقم (2.4-ب). المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية لمؤشرات المشاركة المجتمعية كما يدركها المواطنون الفلسطينيون بمحافظة بيت لحم مرتبة حسب الأهمية

مؤشرات المشاركة المجتمعية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	%
أعتقد أن وطني مكان جيد لأعيش فيه.	3.92	1.23	78.4
أهتم بالآخرين في مجتمعنا.	3.92	0.91	78.4
أحب أن أكون ناشطاً في حركة اجتماعية من أجل حقوق المواطن في وطني.	3.90	1.02	78.0
أفكر في مستقبل وطني بكل تفاؤل.	3.90	1.05	78.0
من الضروري أن يقضي الشباب جزءاً من عطلتهم الصيفية في خدمة الأعمال المجتمعية.	3.84	0.97	76.8
أشترك بالانتخابات الوطنية في بلدي.	3.84	1.14	76.8
أستطيع المشاركة في القضايا المجتمعية مثلما يقوم به أبناء مجتمعي الآخرون.	3.80	0.85	76.0
أعطي القضايا المجتمعية قدراً من الأهمية.	3.75	0.97	75.0
أحب أن أهتم بالآخرين وأن أكون مسؤولاً عنهم.	3.73	1.01	74.6
أحرص على مشاركة أبناء مجتمعي في المناسبات الوطنية.	3.70	0.91	74.0
أهتم بما يفكر الآخرون عن تصرفاتي.	3.67	1.29	73.4
أشارك في نقاشات تعنى بالأمور المجتمعية.	3.60	0.97	72.0
يهمني حضور الندوات التي تعنى بالأمور المجتمعية.	3.60	0.99	72.0
لدي القدرة في التأثير على الآخرين في القضايا المجتمعية.	3.55	0.97	71.0
أشترك بجمع توقعات من أجل مصلحة عامة في وطني.	3.52	0.94	70.4
أعرف أغلبية أفراد مجتمعي المحلي.	3.50	1.06	70.0
لدى مجتمعي القدرة في التأثير على المجتمعات الأخرى.	3.25	1.06	65.0
يهتم أفراد مجتمعي ببعضهم البعض.	3.23	1.11	64.6
أشترك في مظاهرات تعبر عن مصلحة عامة في وطني.	3.05	1.13	61.0
متابعة قضايا الوطن في الإذاعة والتلفزيون بيعت في نفسي الملل.	2.87	1.23	57.4
أنضايق من مناقشة الموضوعات العامة مع أبناء مجتمعي.	2.63	1.14	52.6
الاشتراك في عمل مع جماعة يضايقني.	2.49	1.27	49.8
أرسم شعارات على الجدران من أجل مصلحة عامة في وطني.	2.18	1.08	43.6

يوضح الجدول رقم (2.4) مؤشرات المشاركة المجتمعية كما يدركها المواطنون الفلسطينيون بمحافظة بيت لحم مرتبة حسب الأهمية، وقد جاء في مقدمتها: الرغبة في زيارة المناطق التي لم يزرها الأهالي من قبل في الوطن، تلاه الاهتمام بالعيش في مجتمعي من ثم أن اكون انسانا مهتما بما يجري حولي، يليه أشارك أبناء مجتمعي مناسباتهم المختلفة بغض النظر عن ديانتهم، أو ثروتهم، أو وجهات نظرهم السياسية و الشعور بالارتياح عند مشاركة أبناء مجتمعي في عمل ناجح. مقابل ذلك كان أقل مؤشر هو الاشتراك في عمل مع جماعة يضايقني من ثم أرسم شعارات على الجدران من أجل مصلحة عامة في وطني ، وذلك كما هو واضح من المتوسطات الحسابية في الجدول أعلاه.

3.2.4 السؤال الثالث:

ما الحكم الصالح كما يدركه المواطنون الفلسطينيون بمحافظة بيت لحم؟ للإجابة عن هذا السؤال استخرجت الأعداد، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية للحكم الصالح كما يدركه المواطنون الفلسطينيون بمحافظة بيت لحم، وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (3.4).

جدول رقم (3.4). الأعداد، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية للحكم الصالح كما يدركه المواطنون الفلسطينيون بمحافظة بيت لحم

المتغير	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	%
الحكم الصالح	383	3.71	0.37	74.2

يتضح من المعطيات الواردة في الجدول رقم (3.4) أن الحكم الصالح كما يدركه المواطنون الفلسطينيون بمحافظة بيت لحم كان عالياً، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا المستوى (3.71)، مع انحراف معياري (0.37).

4.2.4 السؤال الثاني:

ما مؤشرات الحكم الصالح كما يدركها المواطنون الفلسطينيون بمحافظة بيت لحم؟ للإجابة عن هذا السؤال استخرجت الأعداد، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية لمؤشرات الحكم الصالح كما يدركها المواطنون الفلسطينيون بمحافظة بيت لحم مرتبة حسب الأهمية، وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (4.4).

جدول رقم (4.4 - أ). المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية لمؤشرات الحكم الصالح كما يدركها المواطنون الفلسطينيون بمحافظة بيت لحم مرتبة حسب الأهمية

مؤشرات الحكم الصالح	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	%
العامل المخلص في عمله يفيد المجتمع كله.	4.43	0.83	88.6
الصديق الجيد، جيد سواء كان اسمه محمد أو حنا.	4.41	0.92	88.2
أعتر بالعيش في وطني.	4.38	0.92	87.6
إنني على اقتناع بأن ديانتني هي الديانة الصحيحة.	4.37	0.99	87.4
من اللازم محاسبة كل من يهمل في عمله.	4.34	0.94	86.8
بحزنني أن أسمع عن وقوع كارثة في أي مكان في وطننا.	4.33	0.97	86.6
أتضايق من اعتداء الآخرين على الممتلكات العامة في وطننا.	4.22	0.95	84.4
أشعر بالانتماء لهذا الوطن.	4.21	1.00	84.2
لن أتردد بالتضحية من أجل وطني.	4.19	0.98	83.8
تنمية المجتمع مسؤولية كل مواطن.	4.18	0.94	83.6
أشعر أن لي قيمة في الحياة كالأخرين.	4.13	1.01	82.6
لكل شخص الحق في أن يعبر عن رأيه حتى لو كان لمعظم الناس رأي آخر.	4.13	1.00	82.6
من الطبيعي أن يحس من يهمل في عمله بتأنيب الضمير.	4.12	1.04	82.4
أفرح عندما يكتشف مصدر ثروة جديد في وطننا.	4.09	1.01	81.8
أحاول أن أتصرف بالطريقة الصحيحة في مجتمعي.	4.09	0.92	81.8
عندما أكلف بعمل مجتمعي أبذل فيه قصارى جهدي.	4.08	1.00	81.6
أشعر وكأنني في بيتي وأنا في وطني.	4.08	1.07	81.6
إن الأديان السماوية تؤمن بالله نفسه وتبشر بمبادئ أخلاقية واجتماعية متشابهة.	4.07	1.06	81.4
يسعدني أن يلجأ إلي زملائي لمساعدتهم في حل مشاكلهم.	3.99	0.96	79.8
من الضروري أن ننتقد الرأي الذي نعتقد أنه خاطئ.	3.97	1.04	79.4

جدول رقم (4.4- ب). المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية لمؤشرات الحكم الصالح كما يدركها المواطنون الفلسطينيون بمحافظة بيت لحم مرتبة حسب الأهمية

مؤشرات الحكم الصالح	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	%
كل فرد يستطيع أن يساهم في حل مشاكل مجتمعه.	0.94	3.91	78.2
من واجب كل مواطن أن يقدم مقترحاته لحل مشكلة وطنه.	1.00	3.90	78.0
يحق لكل مواطن الاشتراك في المظاهرات اذا كانت هناك حاجة لذلك.	0.96	3.89	77.8
من واجب كل مواطن فهم خطط التنمية في وطنه.	1.00	3.85	77.0
أحب أن يتحدث الجميع عن انجازاتنا الوطنية.	1.08	3.85	77.0
أحب أن أوضح لزملائي أهمية بعض المشاكل الاجتماعية في وطننا.	1.00	3.70	74.0
لا يمكن تبرير العنف والقتل بغض النظر عن النتيجة.	1.36	3.69	73.8
من الواجب أن يتنازل الشخص عن بعض حقوقه في سبيل سعادة من يهمله أمرهم.	1.12	3.56	71.2
على قوات الأمن والشرطة اتخاذ الوسائل الكفيلة بالحفاظ على القانون والنظام بغض النظر عن مدى شدة هذه الوسائل.	1.22	3.47	69.4
توجد أسباب معقولة للقبول بفرص حكم الاعدام في المحاكم الفلسطينية.	1.25	3.39	67.8
يجب ألا يسمح للمواطنين بالتظاهر أو بالأضراب إذا كان هذا يخل بالنظام والأمن العام.	1.19	3.36	67.2
إن الديمقراطية تتجلى أو تظهر بوجود المعارضة السياسية.	1.19	3.20	64.0
عندما أشارك في مناقشة ما أرى أن آرائي هي الأفضل.	1.05	3.17	63.4
بكل الأحوال لا يوجد لإنسان مثلي أي تأثير على الحكومة وما تقوم به.	1.20	3.07	61.4
أفتخر بقيادة وطني.	1.37	2.98	59.6
مناقشة المشاكل المجتمعية وتبادل الرأي فيها يعطل حلها.	1.23	2.63	52.6
على الرجل أن يكون المعيل الأساسي للأسرة، وعلى المرأة القيام بأعمال البيت حتى لو كانت تعمل خارج المنزل.	1.32	2.62	52.4
من ليس معي فهو ضدي.	1.26	2.54	50.8
الأفضل أن يعمل الشخص دون رقيب.	1.25	2.52	50.4
محو الأمية مسؤولية الحكومة وحدها.	1.25	2.51	50.2
المحافظة على الأماكن العامة واجب السلطات الحكومية وحدها.	1.32	2.50	50.0
ليس من الضروري أن تصبح النساء عضوات في الحكومة.	1.31	2.43	48.6
يكفي القراءة عن المناطق البعيدة في وطننا بدلاً من زيارتها.	1.23	2.36	47.2
المساهمة في حل المشاكل المجتمعية مضيعة للوقت.	1.22	2.34	46.8
الاعتذار للزملاء عن التأخر عن موعد معهم غير ضروري.	1.21	2.24	44.8
المحافظة على مواعيد العمل غير ضرورية.	1.26	2.23	44.6

يوضح الجدول رقم (4.4) مؤشرات الحكم الصالح كما يدركها المواطنون الفلسطينيون بمحافظة بيت لحم مرتبة حسب الأهمية، وقد جاء في مقدمتها: العامل المخلص في عمله يفيد المجتمع كله، تلاه الصديق الجيد، جيد سواء كان اسمه محمد أو حنا، يليه الاعتزاز بالعيش في الوطن، من ثم الاقناع بأن ديانتني هي الديانة الصحيحة، يليه من اللازم محاسبة كل من يهمل في عمله. مقابل ذلك كانت أقل المؤشرات شيوعاً هي الاعتذار للزملاء عن التأخر عن موعد معهم غير ضروري و المحافظة على مواعيد العمل غير ضرورية، وذلك كما هو واضح من المتوسطات الحسابية في الجدول أعلاه.

3.4 نتائج فرضيات الدراسة:

1.3.4 الفرضية الرئيسية الأولى:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $0.05 \geq \alpha$ في مستوى الحكم الصالح كما يدركه المواطنون الفلسطينيون بمحافظة بيت لحم وفقاً لمتغيرات: الجنس، والفئة العمرية، والحالة الاجتماعية، والديانة، ومكان السكن، والمؤهل العلمي، والانتماء السياسي، والعلاقة بقوة العمل، والدخل الشهري.

1.1.3.4 الفرضية الفرعية الأولى:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $0.05 \geq \alpha$ في الحكم الصالح كما يدركه المواطنون الفلسطينيون بمحافظة بيت لحم تعزى لمتغير الجنس.

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام اختبار ت (t.test) للفروق في الحكم الصالح كما يدركه المواطنون الفلسطينيون بمحافظة بيت لحم تعزى لمتغير الجنس، وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (5.4).

جدول رقم (5.4). نتائج اختبار ت (t.test) للفروق في درجة الحكم الصالح كما يدركه المواطنين الفلسطينيون بمحافظة بيت لحم تعزى لمتغير الجنس

الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة ت المحسوبة	الدلالة الاحصائية
ذكر	200	3.67	0.40	381	-2.028	0.043
أنثى	183	3.75	0.35			

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (5.4) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $0.05 \geq \alpha$ في درجة الحكم الصالح كما يدركه المواطنين الفلسطينيون بمحافظة بيت لحم تعزى لمتغير الجنس، لصالح أفراد العينة الاناث، اللواتي كانت درجة ادراكهن للحكم الصالح أعلى منها لدى الذكور، وذلك كما هو واضح من المتوسطات الحسابية في الجدول أعلاه. وبذلك تكون الفرضية قد رفضت.

2.1.4.3 الفرضية الفرعية الثانية :

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $0.05 \geq \alpha$ في الحكم الصالح كما يدركه المواطنين الفلسطينيون بمحافظة بيت لحم تعزى لمتغير الديانة.

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام اختبار ت (t.test) للفروق في الحكم الصالح كما يدركه المواطنين الفلسطينيون بمحافظة بيت لحم تعزى لمتغير الديانة، وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (6.4).

جدول رقم (6.4). نتائج اختبار ت (t.test) للفروق في الحكم الصالح كما يدركه المواطنين الفلسطينيون بمحافظة بيت لحم تعزى لمتغير الديانة

الديانة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة ت المحسوبة	الدلالة الاحصائية
مسلمة	303	3.73	0.37	381	1.931	0.054
مسيحية	80	3.64	0.39			

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (6.4) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $0.05 \geq \alpha$ في الحكم الصالح كما يدركه المواطنين الفلسطينيون بمحافظة بيت لحم تعزى لمتغير الديانة، لصالح أفراد العينة المسلمين، الذين كانت درجة ادراكهم للحكم الصالح أعلى منها لدى

المسيحيين، وذلك كما هو واضح من المتوسطات الحسابية في الجدول أعلاه. وبذلك تكون الفرضية قد رفضت.

3.1.4.3 الفرضية الفرعية الثالثة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $0.05 \geq \alpha$ في الحكم الصالح كما يدركه المواطنون الفلسطينيون بمحافظة بيت لحم تعزى لمتغير الانتماء السياسي.

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام اختبار ت (t.test) للفروق في الحكم الصالح كما يدركها المواطنون الفلسطينيون بمحافظة بيت لحم تعزى لمتغير الانتماء السياسي، وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (7.4).

جدول رقم (7.4). نتائج اختبار ت (t.test) للفروق في الحكم الصالح كما يدركه المواطنون الفلسطينيون بمحافظة بيت لحم تعزى لمتغير الانتماء السياسي

الانتماء السياسي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة ت المحسوبة	الدلالة الاحصائية
منتمي	110	3.81	0.36	381	3.089	0.002
غير منتمي	273	3.67	0.37			

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (7.4) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $0.05 \geq \alpha$ في الحكم الصالح كما يدركه المواطنون الفلسطينيون بمحافظة بيت لحم تعزى لمتغير الانتماء السياسي، لصالح المواطنين المنتمين سياسياً، الذين كانت درجة إدراكهم للحكم الصالح عندهم أعلى منها لدى غير المنتمين سياسياً، وذلك كما هو واضح من المتوسطات الحسابية في الجدول أعلاه، وبذلك تكون الفرضية قد رفضت.

4.1.4.3 الفرضية الفرعية الرابعة :

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $0.05 \geq \alpha$ في الحكم الصالح كما يدركه لمواطنون الفلسطينيون بمحافظة بيت لحم تعزى لمتغير العلاقة بقوة العمل.

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام اختبار ت (t.test) للفروق في لحكم الصالح كما يدركه المواطنون الفلسطينيون بمحافظة بيت لحم تعزى لمتغير العلاقة بقوة العمل، وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (8.4).

جدول رقم (8.4). نتائج اختبار ت (t.test) للفروق في لحكم الصالح كما يدركه المواطنون الفلسطينيون بمحافظة بيت لحم تعزى لمتغير العلاقة بقوة العمل

العلاقة بقوة العمل	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة ت المحسوبة	الدلالة الاحصائية
يعمل	218	3.72	0.38	381	0.688	0.492
لا يعمل	165	3.70	0.37			

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (8.4) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $0.05 \geq \alpha$ في الحكم الصالح كما يدركه المواطنون الفلسطينيون بمحافظة بيت لحم تعزى لمتغير العلاقة بقوة العمل، فقد كانت درجة ادراك المواطنين للحكم الصالح عالية وعلى علاقتهم بقوة العمل، وبذلك تكون الفرضية قد قبلت.

5.1.4.3 الفرضية الفرعية الخامسة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $0.05 \geq \alpha$ في الحكم الصالح كما يدركه المواطنون الفلسطينيون بمحافظة بيت لحم تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية.

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One way analysis of variance) لفحص الفروق في الحكم الصالح كما يدركه المواطنون الفلسطينيون بمحافظة بيت لحم تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية، وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (9.4).

جدول رقم (9.4). نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One way analysis of variance) للفروق في الحكم الصالح كما يدركه المواطنون الفلسطينيون بمحافظة بيت لحم تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية

الدلالة الإحصائية	قيمة ف المحسوبة	متوسط المربعات	مجموع المربعات	درجات الحرية	مصدر التباين
0.015	4.213	0.597	1.194	2	بين المجموعات
		0.142	53.851	380	داخل المجموعات
		-----	55.045	382	المجموع

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (9.4) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $0.05 \geq \alpha$ في الحكم الصالح كما يدركه المواطنون الفلسطينيون بمحافظة بيت لحم تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية، وبذلك تكون الفرضية قد رفضت. ولإيجاد مصدر هذه الفروق استخدم اختبار توكي (tukey test) للمقارنات الثنائية البعدية للفروق في الحكم الصالح كما يدركه المواطنون الفلسطينيون بمحافظة بيت لحم تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية، وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (10.4).

جدول رقم (10.4). نتائج اختبار توكي (tukey test) للمقارنات الثنائية البعدية للفروق في الحكم الصالح كما يدركه المواطنون الفلسطينيون بمحافظة بيت لحم تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية

المقارنات	أعزب/اء	متزوج/ة	غير ذلك
أعزب/اء		-0.10377*	0.06179
متزوج/ة			0.16557
غير ذلك			

تشير المقارنات الثنائية البعدية الواردة في الجدول رقم (10.4) أن الفروق في الحكم الصالح كما يدركه المواطنون الفلسطينيون بمحافظة بيت لحم تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية كانت بين المتزوجين وغير المتزوجين، لصالح المتزوجين الذين كانت درجة ادراكهم للحكم الصالح أعلى منها لدى غير المتزوجين، وذلك كما هو واضح من المتوسطات الحسابية لمؤشرات الحكم الصالح في الجدول رقم (11.4).

جدول رقم (11.4). المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للحكم الصالح كما يدركه المواطنون الفلسطينيون بمحافظة بيت لحم تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
أعزب/اء	171	3.66	0.39
متزوج/ة	196	3.77	0.34
غير ذلك	16	3.60	0.50

6.1.4.3 الفرضية الفرعية السادسة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $0.05 \geq \alpha$ في الحكم الصالح كما يدركه المواطنون الفلسطينيون بمحافظة بيت لحم تعزى لمتغير مكان السكن.

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One way analysis of variance) للفروق في الحكم الصالح كما يدركه المواطنون الفلسطينيون بمحافظة بيت لحم تعزى لمتغير مكان السكن، وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (12.4).

جدول رقم (12.4). نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One way analysis of variance) للفروق في الحكم الصالح كما يدركه المواطنون الفلسطينيون بمحافظة بيت لحم تعزى لمتغير مكان السكن

الدلالة الإحصائية	قيمة ف المحسوبة	متوسط المربعات	مجموع المربعات	درجات الحرية	مصدر التباين
0.027	3.648	0.519	1.037	2	بين المجموعات
		0.142	54.008	380	داخل المجموعات
		-----	55.045	382	المجموع

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (12.4) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $0.05 \geq \alpha$ في الحكم الصالح كما يدركه المواطنون الفلسطينيون بمحافظة بيت لحم تعزى لمتغير مكان السكن، وبذلك تكون الفرضية قد رفضت. ولإيجاد مصدر هذه الفروق استخدم اختبار توكي (tukey test) للمقارنات الثنائية البعدية للفروق في الحكم الصالح كما يدركه المواطنون الفلسطينيون بمحافظة بيت لحم تعزى لمتغير مكان السكن، وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (13.4).

جدول رقم (13.4). نتائج اختبار توكي (tukey test) للمقارنات الثنائية البعدية للفروق في الحكم الصالح كما يدركه المواطنون الفلسطينيون بمحافظة بيت لحم تعزى لمتغير مكان السكن

مخيم	قرية	مدينة	المقارنات
-0.18599*	-0.09408		مدينة
-0.09192			قرية
			مخيم

تشير المقارنات الثنائية البعدية الواردة في الجدول رقم (13.4) أن الفروق في الحكم الصالح كما يدركه المواطنون الفلسطينيون بمحافظة بيت لحم تعزى لمتغير مكان السكن كانت بين المواطنين سكان المدن وسكان المخيمات، لصالح سكان المخيمات الذين كانت درجة ادراكهم للحكم الصالح أعلى، وذلك كما هو واضح من المتوسطات الحسابية لمؤشرات الحكم الصالح في الجدول رقم (14.4).

جدول رقم (14.4). المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للحكم الصالح كما يدركه المواطنون الفلسطينيون بمحافظة بيت لحم تعزى لمتغير مكان السكن

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	مكان السكن
0.40	3.64	107	مدينة
0.36	3.73	248	قرية
0.37	3.82	28	مخيم

7.1.4.3 الفرضية الفرعية السابعة :

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $0.05 \geq \alpha$ في الحكم الصالح كما يدركه المواطنون الفلسطينيون بمحافظة بيت لحم تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One way analysis of variance) للفروق في الحكم الصالح كما يدركه المواطنون الفلسطينيون بمحافظة بيت لحم تعزى لمتغير المؤهل العلمي، وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (15.4).

جدول رقم (15.4). نتائج تحليل التباين الأحادي (One way analysis of variance) للفروق في الحكم الصالح كما يدركه المواطنون الفلسطينيون بمحافظة بيت لحم تعزى لمتغير المؤهل العلمي

الدالة الإحصائية	قيمة ف المحسوبة	متوسط المربعات	مجموع المربعات	درجات الحرية	مصدر التباين
0.040	2.793	0.381	1.142	3	بين المجموعات
		0.136	50.287	369	داخل المجموعات
		-----	51.429	372	المجموع

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (15.4) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $0.05 \geq \alpha$ في الحكم الصالح كما يدركه المواطنون الفلسطينيون بمحافظة بيت لحم تعزى لمتغير المؤهل العلمي، وبذلك تكون الفرضية قد رفضت. ولإيجاد مصدر هذه الفروق استخدم اختبار توكي (tukey test) للمقارنات الثنائية البعدية للفروق في الحكم الصالح كما يدركه المواطنون الفلسطينيون بمحافظة بيت لحم تعزى لمتغير المؤهل العلمي، وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (16.4).

جدول رقم (16.4). نتائج اختبار توكي (tukey test) للمقارنات الثنائية البعدية للفروق في الحكم الصالح كما يدركه المواطنون الفلسطينيون بمحافظة بيت لحم تعزى لمتغير المؤهل العلمي

المقارنات	أقل من ثانوي	ثانوي	دبلوم	بكالوريوس فأعلى
أقل من ثانوي		-0.12014	-0.07628	-0.17501*
ثانوي			0.04386	-0.05487
دبلوم				-0.09873
بكالوريوس فأعلى				

تشير المقارنات الثنائية البعدية الواردة في الجدول رقم (16.4) أن الفروق في الحكم الصالح كما يدركه المواطنون الفلسطينيون بمحافظة بيت لحم تعزى لمتغير المؤهل العلمي كانت بين المواطنين ذوي المؤهل العلمي الأقل من ثانوي والبكالوريوس فأعلى، لصالح حملة درجة البكالوريوس فأعلى الذين كانت درجة ادراكهم للحكم الصالح أعلى، وذلك كما هو واضح من المتوسطات الحسابية للحكم الصالح في الجدول رقم (17.4).

جدول رقم (17.4). المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للحكم الصالح كما يدركه المواطنون الفلسطينيون بمحافظة بيت لحم تعزى لمتغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
أقل من ثانوي	38	3.60	0.32
ثانوي	114	3.72	0.33
دبلوم	57	3.68	0.41
بكالوريوس فأعلى	164	3.78	0.38

8.1.4.3 الفرضية الفرعية الثامنة :

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $0.05 \geq \alpha$ في الحكم الصالح كما يدركه المواطنون الفلسطينيون بمحافظة بيت لحم تعزى لمتغير الدخل الشهري.

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One way analysis of variance) للفروق في الحكم الصالح كما يدركه المواطنون الفلسطينيون بمحافظة بيت لحم تعزى لمتغير الدخل الشهري، وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (18.4).

جدول رقم (18.4). نتائج تحليل التباين الأحادي (One way analysis of variance) للفروق في الحكم الصالح كما يدركه المواطنون الفلسطينيون بمحافظة بيت لحم تعزى لمتغير الدخل الشهري

الدلالة الإحصائية	قيمة ف المحسوبة	متوسط المربعات	مجموع المربعات	درجات الحرية	مصدر التباين
0.688	0.374	0.055	0.111	2	بين المجموعات
		0.148	47.280	319	داخل المجموعات
		-----	47.391	321	المجموع

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (18.4) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $0.05 \geq \alpha$ في الحكم الصالح كما يدركه المواطنون الفلسطينيون بمحافظة بيت لحم تعزى لمتغير الدخل الشهري، وبذلك تكون الفرضية قد قبلت، حيث كانت درجة ادراك المواطنين للحكم الصالح عالية وعلى اختلاف مدخولهم الشهري، وذلك كما هو واضح من المتوسطات الحسابية في الجدول رقم (19.4).

جدول رقم (19.4). المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للحكم الصالح كما يدركه المواطنون الفلسطينيون بمحافظة بيت لحم تعزى لمتغير الدخل الشهري

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	الدخل الشهري بالشيكل
0.39	3.68	128	-1500
0.37	3.72	143	3000-1500
0.37	3.70	51	+3000

9.1.4.3 الفرضية الفرعية التاسعة:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى $0.05 \geq \alpha$ بين متغير الفئة العمرية والحكم الصالح كما يدركه المواطنون الفلسطينيون بمحافظة بيت لحم.

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام معامل الارتباط بيرسون (Pearson correlation) للعلاقة بين متغير الفئة العمرية والحكم الصالح كما يدركه المواطنون الفلسطينيون بمحافظة بيت لحم، وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (20.4).

جدول رقم (20.4). نتائج معامل الارتباط بيرسون (Pearson correlation) للعلاقة بين متغير الفئة العمرية والحكم الصالح كما يدركه المواطنون الفلسطينيون بمحافظة بيت لحم

المتغيرات	العدد	قيمة (ر)	الدلالة الاحصائية
الفئة العمرية* الحكم الصالح	383	0.055	0.290

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (20.4) إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى $0.05 \geq \alpha$ بين متغير الفئة العمرية والحكم الصالح كما يدركه المواطنون الفلسطينيون بمحافظة بيت لحم، وبذلك تكون الفرضية قد قبلت.

3.3.4 الفرضية الرئيسية الثانية:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى $0.05 \geq \alpha$ بين المشاركة المجتمعية ودورها في تعزيز الحكم الصالح كما يدركها المواطنون الفلسطينيون بمحافظة بيت لحم.

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام معامل الارتباط بيرسون (Person correlation) للعلاقة بين المشاركة المجتمعية ودورها في تعزيز الحكم الصالح كما يدركها المواطنون الفلسطينيون بمحافظة بيت لحم، وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (21.4).

جدول رقم (21.4). نتائج معامل الارتباط بيرسون (Person correlation) للعلاقة بين المشاركة المجتمعية ودورها في تعزيز الحكم الصالح كما يدركها المواطنون الفلسطينيون بمحافظة بيت لحم

المتغيرات	العدد	قيمة (ر)	الدلالة الاحصائية
المشاركة المجتمعية* تعزيز الحكم الصالح	383	0.560**	0.000

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (21.4) إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند المستوى $0.05 \geq \alpha$ بين المشاركة المجتمعية ودورها في تعزيز الحكم الصالح كما يدركها المواطنون الفلسطينيون بمحافظة بيت لحم، بحيث كلما ازدادت درجة المشاركة المجتمعية زادت درجة الحكم الصالح لدى المواطنين والعكس صحيح. وبذلك تكون الفرضية قد رفضت.

الفصل الخامس

1.5 مقدمة:

يعالج الفصل الحالي نتائج الدراسة واستنتاجاتها، مع الأخذ بعين الاعتبار أسئلة الدراسة وفرضياتها، وأهدافها، إضافة لتحليل نتائج الدراسة ومقارنتها بالدراسات السابقة إن وجدت، وبلورة بعض التوصيات استناداً لنتائج الدراسة.

2.5 ملخص نتائج الدراسة ومناقشتها:

أولاً: ملخص النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة:

1. أظهرت نتائج الدراسة أن درجة المشاركة المجتمعية كما يدركها المواطنون الفلسطينيون بمحافظة بيت لحم كانت عالية، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه الدرجة (3.72)، مع انحراف معياري (0.47). وقد يعود السبب إلى عدة عوامل منها: وجود التعددية الطائفية والتي تعتمد على مبدأ المشاركة الفاعلة من جميع الطوائف والمذاهب دون تحييد لدور أحد أو دون امتيازات لفئة معينة، إلى جانب الانتماء الوطني والتمسك بالهوية الفلسطينية ويظهر ذلك من خلال النضالات والتضحيات التي قدمها شعب فلسطين ليصون القضية الوطنية. وقد يعود السبب أيضاً شعور المواطنين بالمسؤولية المجتمعية وأن لكل كيان في المجتمع دوراً يجب أن يقدمه لخدمة مجتمعه. والكيان قد يكون من جهة حكومية أو غير حكومية، من مؤسسة ربحية أو غير ربحية وحتى أفراد المجتمع أنفسهم من خلال مواطنتهم الصالحة. ولأن إمكانات الدولة محدودة لا بد من تحفيز المشاركة المجتمعية بأشكالها المختلفة ضمن أولويات واحتياجات المجتمع. وهذه النتيجة توافقت مع دراسة كربوشة (2007) التي ركزت على توسيع دائرة

المشاركة العامة لأفراد المجتمع مع التركيز على فئة الشباب القادرة على تنمية مفهوم الشراكة من أجل الإصلاح و النهوض بالمجتمعات.

2. كما أن مؤشرات المشاركة المجتمعية كما يدركها المواطنون الفلسطينيون بمحافظة بيت لحم تؤكد ذلك والتي جاء في مقدمتها: احب أن ازور المناطق التي لم ازرها من قبل في وطننا بمتوسط حسابي (4.47) ونسبة مئوية (89.4%) يليه يهمني العيش في مجتمعي بمتوسط حسابي (4.23) ونسبة مئوية (84.6%) من ثم عليّ أن اكون انسانا مهتما بما يجري حولي بمتوسط حسابي (4.18) ونسبة مئوية (83.6%) . كذلك أظهرت النتائج أن المتوسط الحسابي لبعض الفقرات كان متدنياً، حيث الاشتراك في عمل مع جماعة يضايقني حصل على متوسط حسابي (2.49) و نسبة مئوية (49.8%) يليها أرسم شعارات على الجدران من أجل مصلحة عامة في وطني بمتوسط حسابي (2.18) و نسبة مئوية (43.6%). كل هذه النتائج تدل أن هناك وعي بأهمية المشاركة المجتمعية وقد يكون انعكاس ذلك من شبكات التواصل السريع والثورات العربية التي زادت من وعي المجتمع بأهمية المشاركة في صنع القرار. فالتغيرات في المجتمع متواصلة ومتجددة مع ما يشهده العالم من تطور تكنولوجي في مجال الاتصالات وانعكاس ذلك على خصائص الافراد واتجاهاتهم وسلوكياتهم، فكل ذلك يعزز نظرة الفرد ورغبته في التغيير والتطور والوصول الى أعلى مستوى من الرفاهية.

3. وأظهرت النتائج فيما يتعلق بالحكم الصالح كما يدركه المواطنون الفلسطينيون بمحافظة بيت لحم أن مستوى ادراكهم له كان عالياً، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا المستوى (3.71) مع انحراف معياري (0.37). وكان من مؤشرات الحكم الصالح أن العامل المخلص في عمله يفيد المجتمع كله بمتوسط حسابي (4.43) ونسبة مئوية (88.6%) من ثم الصديق الجيد سواء كان اسمه محمد أو حنا بمتوسط حسابي (4.41) ونسبة مئوية (88.2%) يليه أعتز العيش في وطني بمتوسط حسابي (4.38) ونسبة مئوية (87.6%) وكان اقل الفقرات هي الاعتذار للزملاء عن التأخر عن موعد معهم غير ضروري بمتوسط حسابي (2.24) ونسبة مئوية (44.8%) من ثم المحافظة على مواعيد العمل غير ضرورية بمتوسط حسابي (2.23) ونسبة مئوية (44.6%). يتضح من اجابات المبحوثين بأن ادراكهم لأهمية وجود حكم صالح يعزز الانتماء لديهم ، و يعزز اختلاف واحترام الاديان الاخرى وتقبل الاخر وبالتالي يعكس ذلك على اخلاصهم وتحفيزهم على المشاركة لتغيير الواقع للأفضل. فالأفراد الذين لديهم مستوى

مشاركة مجتمعية عالية يعزز لديهم ادراك أهمية وجود حكم صالح يضمن حقوق أفراد المجتمع بكافة المستويات وتعزيز دور الافراد المهمشة في المجتمع لضمان الحرية الفردية والحقوق والواجبات المتعلقة به. ولكن الادراك وحده لا يكفي فيجب العمل على تعزيز مبادئ الحكم الصالح وكما ورد في دراسة القصر اوي (2008) فان هناك عدم جدية في تطبيق مبادئ الحكم الصالح وضعف في السياسات والاجراءات التي تضمن ذلك.

ثانياً: ملخص النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة ومناقشتها:

1. أشارت المعطيات الى وجود فروق ذات دلالة احصائية عند المستوى $0.05 \geq \alpha$ في الحكم الصالح كما يدركه المواطنون الفلسطينيون بمحافظة بيت لحم تعزى لمتغير الجنس، وكانت لصالح الاناث ويعود ذلك الى عدة أسباب منها: أصبح هناك وعي اجتماعي اكبر بأهمية دور المرأة في المجتمع وما يرتبط به من عادات وتقاليد وأعراف وانماط سلوكية ، ومطالبة المرأة بالمساواة وحققها في الحصول على العدالة الاجتماعية، والعمل على تمكين المرأة علمياً واقتصادياً وثقافياً ما يتيح لها فكراً حراً سليماً معافى. الى جانب وجود كثير من برامج التنمية تهدف المساواة بين الجنسين وتوجه النظر على أهمية مشاركة المرأة كعضو فعال في المجتمع وذلك يظهر من نتائج الدراسة أن المرأة أصبحت مدركة لأهمية دورها في تغيير المجتمع وأن النوع الاجتماعي لم يعد عائق في مشاركتها.

2. تشير نتائج الدراسة الى وجود فروق ذات دلالة احصائية عند المستوى $0.05 \geq \alpha$ في الحكم الصالح كما يدركه المواطنون الفلسطينيون بمحافظة بيت لحم تعزى لمتغير الديانة ولصالح أفراد العينة المسلمين وقد يكون السبب بأن أغلبية أفراد العينة هم من المسلمين حيث أن المسيحيين أقلية.

3. يظهر من النتائج أنه يوجد فروق ذات دلالة احصائية عند المستوى $0.05 \geq \alpha$ في الحكم الصالح كما يدركه المواطنون الفلسطينيون بمحافظة بيت لحم تعزى لمتغير الانتماء السياسي، ولصالح المواطنين المنتمين سياسياً وقد يرجع السبب الى أن الانتماء السياسي يتضمن المشاركة السياسية وفكرة المشاركة في صنع القرار، وهو عنصر من عناصر الحكم الصالح، فالأفراد من خلال انتمائهم يشاركون في ترجمة حريتهم الى واقع مادي باختيارهم من يمثلهم لذلك فمن دون الشعور بالانتماء لن تكون هناك مشاركة وبالتالي لا يكون هناك حكم صالح.

4. تشير النتائج الى عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية عند المستوى $0.05 \geq \alpha$ في الحكم الصالح كما يدركه المواطنون الفلسطينيون بمحافظة بيت لحم تعزى لمتغير العلاقة بقوة العمل.
5. أظهرت النتائج الى أن هناك فروق ذات دلالة احصائية عند المستوى $0.05 \geq \alpha$ في الحكم الصالح كما يدركه المواطنون الفلسطينيون بمحافظة بيت لحم تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية، ولصالح المتزوجين وقد يعود السبب الى اختلاف الادوار التي يقوم بها المتزوجين عن غير المتزوجين والمسؤوليات التي تقربهم من التماس الواقع واحتياجاته كما تم ذكر ذلك سابقا في مستوى ادراكهم لأهمية المشاركة المجتمعية.
6. أظهرت النتائج الى أن هناك فروق ذات دلالة احصائية عند المستوى $0.05 \geq \alpha$ في الحكم الصالح كما يدركه المواطنون الفلسطينيون بمحافظة بيت لحم تعزى لمتغير مكان السكن، وكانت لصالح سكان المخيمات فالتشرد والحرمان زاد من اصرارهم على تغير الواقع وتحسينه للوصول الى الرفاهية والعدالة والمساواة وذلك هو هدف الحكم الصالح. فإدراكهم لأهمية المشاركة المجتمعية لديهم كانت عالية وبالتالي أثر على ادراكهم لأهمية وجود حكم صالح.
7. تدل النتائج الى أن هناك فروق ذات دلالة احصائية عند المستوى $0.05 \geq \alpha$ في الحكم الصالح كما يدركه المواطنون الفلسطينيون بمحافظة بيت لحم تعزى لمتغير المؤهل العلمي، ولصالح حملة درجة البكالوريوس فأعلى وقد تكون الخبرات التي يعكسها التعليم ويطرحها تصقل شخصية الفرد في نظرته لما يجري في الواقع. وترى الباحثة أيضا بأنه قد يعود السبب الى أن فرصة المتعلمين أكبر من غير المتعلمين في الانخراط في شتى مجالات الحياة سواء كانت تنظيمات أو مؤسسات أو اي مشاريع تطويرية قد تسهم في فتح المجال أمامهم لتأكيد أهمية تطبيق الحكم الصالح لضمان حقوقهم كأفراد منتميين الى مجتمعهم وراغبين في الوصول الى أفضل مستويات من التطور والرفاهية.
8. تشير المعطيات الى عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية عند المستوى $0.05 \geq \alpha$ في الحكم الصالح كما يدركه المواطنون الفلسطينيون بمحافظة بيت لحم تعزى لمتغير الدخل الشهري.
9. يظهر من النتائج وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية عند المستوى $0.05 \geq \alpha$ بين المشاركة المجتمعية ودورها في تعزيز الحكم الصالح وبذلك كلما زادت المشاركة المجتمعية زاد دورها في تعزيز الحكم الصالح، والعكس صحيح. وتظهر النتائج أن المشاركة تعمل على خلق مجتمع قابل للتغير والتطور وبالتالي فعالية في تطبيق القوانين وخلق ادارة قوية وسيادة

قانون الذي يدفع الى تنمية المجتمع فكل هذه المخرجات هي الحكم الصالح وبالتالي المشاركة هي عنصر قوي في تحقيق الحكم الصالح وضمان لتعزيز مؤثراته. بحيث لا يقوم حكم صالح بدون مشاركة فهي أحد مبادئه الأساسية وهي من العلامات الدالة على وجوده ، وفي الوقت ذاته هي مؤشر على مدى كفاءته. فالمشاركة هي التي تسن القوانين والتشريعات وتراقب عمل السلطة التنفيذية وتعزز من الشفافية والمساءلة، وكل ذلك يعزز وجود الحكم الصالح. كما أن المشاركة المجتمعية تهدف الى التغلب على بعض المشكلات التي تواجه المجتمع ، وتسهم في تحقيق قدر من التضامن والتكافل بين أعضاء المجتمع وذلك عن طريق المشاريع التنموية والمشاركة في الحياة السياسية والادارية والتي تطلب وجود حكم صالح ، لان مضمون الحكم الصالح هو اعادة اصلاح هياكل ومؤسسات الدولة وهو الذي يدعم توسيع قدرات الافراد وفرصهم وحياتهم ، كما يركز على المشاركة وتفعيل احترام الشرعية ومشاركة المواطنين في تسيير شؤونهم. ويظهر من نتائج هذه الدراسة أن المشاركة المجتمعية من أهم الركائز التي يستند عليها الحكم الصالح.

3.5 الاستنتاجات:

- بالاستناد لنتائج الدراسة وتحليل بياناتها ومناقشتها، خلصت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات:
1. الحكم الصالح يشكل حجر الزاوية وخطوة رئيسية تجاه تفعيل المشاركة المجتمعية في المجتمع الفلسطيني.
 2. بالرغم من وجود مشاركة مجتمعية وادراك لأهمية الحكم الصالح لدى المواطنين الفلسطينيين بعامة ولدى المواطنين الفلسطينيين في محافظة بيت لحم بخاصة، إلا أنها لم تأخذ مداها الواسع وتأثيرها المفترض نظراً لحدائثة هذه المفاهيم في المجتمع الفلسطيني وبنيته التقليدية.
 3. ارتفاع وعي المرأة الفلسطينية ومشاركتها المجتمعية في المجتمع الفلسطيني بعامة وبمحافظة بيت لحم بخاصة والتي تشكل خطوة رئيسية على طريق تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية..
 4. تعزيز الانتماء السياسي لمفهوم المشاركة المجتمعية والحكم الصالح لدى المواطنين، تحقيقاً لمبادئ العدالة والمساواة ومشاركة الآخرين في صنع القرار.
 5. بروز دور للثقافات الفرعية في تعزيز أهمية المشاركة المجتمعية ودورها في تعزيز الحكم الصالح، بالذات لدى سكان المخيمات.

4.5 التوصيات:

استنادا لنتائج الدراسة توصي الباحثة بما يأتي:

1. ضرورة بلورة رأي عام مجتمعي رسمي وشعبي لتعزيز مفاهيم المشاركة المجتمعية والحكم الصالح.
2. العمل على تعزيز مبادئ الحكم الصالح وبخاصة المشاركة من خلال عمل ندوات ومؤتمرات تعنى بالممارسات والمضامين ذات العلاقة بالحكم الصالح، مما يؤدي الى دعم قيم الحكم الصالح لدى المواطنين الفلسطينيين عامة ومحافظه بيت لحم خاصة لتظافر الجهود في نشر الوعي بأهمية الحكم الصالح.
3. تفعيل دور القيادات لدعم مبادئ الحكم الصالح من خلال فتح المجال للمشاركة وتشجيع روح المبادرة والتجديد والاهتمام باقتراحاتهم.
4. كما توصي الباحثة بإجراء دراسات تبحث مدى الاخذ بعناصر وخصائص أخرى للحكم الصالح وأن يكون لها دور فعال في تطبيق الحكم الصالح للوصول الى رفاهية المجتمع الفلسطيني وتميمته اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.
5. اقامة نظام للشكاوي المرفوعة ضد أي انتهاك لحقوق الافراد، وتسجيل شكاوي المواطنين واتخاذ الاجراءات المناسبة لتصحيح الاوضاع بما في ذلك ادخال قانونية وتنظيمية.
6. اقامة مشاريع تشجع المشاركة وتضمن ادماج جميع فئات المجتمع.
7. ادخال قيم الحكم الصالح في المناهج التعليمية لغرس المفهوم في التربية الاجتماعية والاسرية.
8. اجراء دراسات تبحث بشكل تفصيلي المتغيرات التي تؤثر على التوجه نحو المشاركة والحكم الصالح بين المواطنين الفلسطينيين لدعم وتحفيز تطبيق الحكم الصالح في البيئة الفلسطينية.

5.5 المصادر والمراجع:

1.5.5 المراجع العربية:

- أبو عرفة، عبد الرحمن (2002). دور مؤسسات العمل الأهلي في قضايا النزاهة والشفافية. مركز أمان للائتلاف من أجل النزاهة. القدس: الملتقى الفكري العربي، عدد 1.
- أبو نعمة، عادل (2009). مدى تطبيق المجالس المحلية في محافظة أريحا للشفافية والمساءلة وانعكاس ذلك على التنمية الاقتصادية. رسالة ماجستير غير منشورة، القدس: جامعة القدس.
- أحمد، أيمن (2008). المؤشرات المفاهيمية والعملية للحكم الصالح في الهيئات المحلية الفلسطينية. رسالة ماجستير غير منشورة، نابلس: جامعة النجاح الوطنية.
- أسعد، عبد الكريم (2005). دور الهيئات المحلية الفلسطينية في تعزيز المشاركة وإحداث التنمية السياسية. رسالة ماجستير غير منشورة، نابلس: جامعة النجاح الوطنية.
- الإمام، عبد العظيم (2008). دور المشاركة الشعبية في التنمية المستدامة في المجتمعات المحلية الريفية في أفريقيا. الخرطوم: جامعة الخرطوم.
- البرغوثي، سناء (2010). دور وحدة الرقابة والتدقيق الإداري في تعزيز مبادئ الحكم الصالح في المؤسسات الحكومية في الضفة الغربية، من وجهة نظر المدققين الإداريين وموظفي الشؤون الإدارية. رسالة ماجستير غير منشورة، القدس: جامعة القدس.
- البنك الدولي (2004). إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. البنك الدولي للإنشاء والتعمير، بيروت: دار الساقى.
- البرغوثي، مصطفى (2000). التحول الديمقراطي في فلسطين: التقرير الدوري (7) المنظمات الاهلية والتحديات التي تواجهها. جمعية الملتقى الفكري العربي. مجلة شؤون تنمية. القدس.

- جبريل، محمد ورحال، عمر (2003). **مدخل إلى مفهوم الحكم الصالح في فلسطين**. رام الله: مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان.
- الجزار، أحمد (2005). **قياس مدى تحقيق المعايير الدولية للشفافية في التقارير المالية**. رسالة ماجستير غير منشورة، صنعاء: جامعة العلوم والتكنولوجيا.
- جمعة، نزار (2010). **الحكم الصالح للقرن الواحد والعشرين**. الكويت: جمعية الشفافية الكويتية.
- جمعية الشفافية الكويتية (2007). **الحكم الصالح الطريق إلى التنمية**. البيان الختامي وفعاليات مؤتمر الكويت للشفافية. الكويت: جمعية الشفافية الكويتية.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2007). **التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت**. رام الله.
- الجوهري، عبد الهادي (1997). **تنمية المشاركة الشعبية**. ورقة عمل، مؤتمر الخدمة الاجتماعية والتحديات البيئية، القاهرة.
- الخلبية، منور (2010). **واقع تطبيق مبادئ الحكم الرشيد في وزارة المالية الفلسطينية وعلاقته بفاعلية الأداء من وجهة نظر الموظفين**. رسالة ماجستير غير منشورة، القدس: جامعة القدس.
- الهوراني، عبدالله (2003). **التجربة الفلسطينية في مواجهة التغيرات الاجتماعية**. مجلة الرؤية - هيئة الاستعلامات الفلسطينية. عدد 25.
- حلي، علي (1984). **محاضرات في التنمية الاجتماعية**، دار المعرفة الجامعية. بيروت.
- خاطر، أحمد (1984). **طريقة تنظيم المجتمع**. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
- الخطيب، عبد الله (2006). **العمل الجماعي**. جامعة القدس المفتوحة. برنامج التنمية الاسرية. مقرر 3316.

دعيبس، منال (2004). مدى تطبيق الشفافية في مراكز الوزارات الأردنية. رسالة ماجستير غير منشورة، اربد: جامعة اليرموك.

رحال، محمد (2003). مدخل إلى مفهوم الحكم الصالح في فلسطين. رام الله: مؤسسة أمان.
الرمحي، أحمد (2010). ورقة سياسات التعزيز ومأسسة المشاركة المجتمعية في أعمال الهيئات المحلية الفلسطينية. رام الله: مؤسسة CHF.

سالم، منى والجمال، مي ووالي، نرمين (2010). ما بين الفساد والحكم الرشيد: نحو تحقيق العقد الاجتماعي والأهداف الإنمائية. القاهرة: مركز العقد الاجتماعي.

سالم، وليد (1999). دليل تدريب مدربين حول قضايا الديمقراطية. القدس: مركز بانوراما.
سيكوناني، الفيرا (2007). المشاركة المجتمعية والشعور بالمسؤولية اتجاه المجتمع والرفاه الاجتماعي.

الشطي، إسماعيل (2004). الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

شعبان، عبد المحسن (2007). الحكم الصالح والتنمية. دمشق: مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية.

الشعبي، عزمي (2004). الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية: دراسة حالة فلسطين المحتلة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

الشعبي، عزمي (2004). ندوة اللامركزية والشفافية والفساد. رام الله: مركز باسيا.

الشهوان، قاسم (2004). مقومات الحكم الراشد في استدامة التنمية العربية. رسالة ماجستير غير منشورة، الموصل: جامعة الموصل.

- عبد الجبار، عبد الحكيم (2008). دور المشاركة الشعبية في تنمية المجتمع المحلي: دراسة اجتماعية ميدانية. رسالة ماجستير غير منشورة، صنعاء: جامعة صنعاء.
- عدوان، بيسان (2004). الانتخابات الفلسطينية هل تحقق الإصلاح والديمقراطية. صحيفة الحوار المتمدن، عدد 1012، 9-11.
- الغزالي، صلاح (2010). الحكم الصالح الطريق إلى التنمية. الكويت: جمعية الشفافية الكويتية.
- غنيم، عثمان (2001). التخطيط أسس ومبادئ. عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع.
- قدومي، منال (2008). دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي: حالة دراسية للجان الأحياء السكنية في مدينة نابلس. رسالة ماجستير غير منشورة، نابلس: جامعة النجاح.
- قرارية، منال (2004). آليات تفعيل الوعي والمشاركة الشعبية في التخطيط العمراني في الضفة الغربية. رسالة ماجستير غير منشورة، نابلس: جامعة النجاح.
- قصراوي، سناء (2008). مبادئ وتطبيقات الحكم الصالح في المنظمات غير الحكومية التنموية الفلسطينية العاملة في المحافظات الشمالية والجنوبية. رسالة ماجستير غير منشورة، القدس: جامعة القدس.
- كربوشة، عمراني (2007). الحكم الرشيد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر. الجزائر: جامعة جعفر.
- كريم، حسن (2004). مفهوم الحكم الصالح. مجلة المستقبل العربي، عدد 309، 40-65.
- كراجة، معز (2004). لم نعد نحتل سبات أحزابنا السياسية. مركز بانوراما. مشروع الحكم الصالح. فلسطين.

لوتز، جورج وليندر، وولف (2004). *البنى التقليدية في الحكم المحلي للتنمية المحلية*، معهد العلوم السياسية، جامعة بيرن.

محيسن، تيسير (2006). *محاولة أولية للتأصيل في مفهوم الإصلاح*. مجلة رؤية، الهيئة العامة للاستعلامات، فلسطين، عدد 29.

مركز أمان (2010). *دليل إرشادي لمصطلحات ومفاهيم الحكم الصالح*. منشورات الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، الطبعة الأولى.

مركز موارد التنمية (2010). *التنمية بالمشاركة: الدليل التدريبي*. القاهرة.

مصلح، عبير (2007). *النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد*. منشورات الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، رام الله.

منظمة الشفافية الدولية (2006). *نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد*. بيروت: المركز اللبناني للدراسات.

منظمة الشفافية الدولية (2010). *تحدي الحكم الرشيد: مصر، لبنان، المغرب وفلسطين*. نشرت هذه الدراسة بدعم من الوكالة الأمريكية للتنمية.

موسى، أشرف (2011). *الإصلاح الإداري في الوزارات الفلسطينية ودوره في تعزيز الحكم الرشيد*. رسالة ماجستير غير منشورة، القدس: جامعة القدس.

2.5.5 المراجع الأجنبية:

- Abbott, J. (1997). *Sharing the city*. Earth scan publications ltd. London.
- Agere, S. (2000). *Promoting good governance*. Commonwealth Secretariat.
- Alina, M. (2011). *The Good Governance: Agenda and its discontents*. Commonwealth Secretariat.

- Jane, S. (2004). The Independent Commission on Good Governance in public services. London.
- Khan, H. (2004). State formation in Palestine: viability and governance during a social transformation: Volume 2 of Political economy of the Middle East and North Africa. Routledge.
- Karaki, Y. (2007). Community Participation of African Youth in Canada. Canada.
- Lisk, F. (1985). Popular participation in planning for Basic Needd. Cambridge.
- Mark, B. & David, S. (2013). Good Governance principles and Guidance for not-for-profit organizations. Australian.
- Rachel, G. (2012). Good Governance as a concept and why this matters for Development Policy. United Nations, University working paper.
- Santiso, C. (2001). Good Governance and Aid Effectiveness: The World Bank and Conditionality. The Georgetown Public Policy Review, 1-22.
- Senan, Z. (1992). Colonisation and Development of the case of West Bank. Palestine.
- Waheduzzaman (2010). People's Participation for Good Governance: A Study of Rural Development Programs in Bangladesh. Victoria University.
- Williams, G. (2009). Good Governance. In R. Kitchin and N. Thrift (eds.), International Encyclopedia of Human Geography. London: Elsevier. 14-606.

3.5.5 مراجع الانترنت:

أحمد، ج. (2005). قياس مدى تحقيق المعايير الدولية في التقارير المالية.

<http://www.yemen-nic.info/contents/studies/detail.php?ID=16392>

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2005). مبادرة الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية.
المملكة الأردنية الهاشمية www.arabgov-initiative.org

مركز أمان (2006). النزاهة والشفافية في المنظمات غير الحكومية الفلسطينية. مسودة أولية.
<http://www.aman-palestine.org>

مركز باسيا (2004). الحكم الصالح. www.passia.org/goodgov

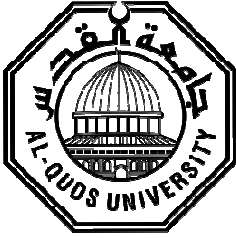
UNDP (2009). www.pogar.org/countries/theme.asp?th=9&cid=5

مصطفى، عصام (2006). الحكم الصالح في البورصة. صحيفة اسلام اون لاين الالكترونية.
السعودية.

www.islamonline.net

ملحق (1) الاستبانة:

بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

معهد التنمية المستدامة

أخي المواطن / أختي المواطنة

تحية وبعد،،،

تقوم الباحثة بإجراء دراسة حول "دور المشاركة المجتمعية في تعزيز الحكم الصالح كما يدركها المواطنون الفلسطينيون في محافظة بيت لحم"، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التنمية الريفية المستدامة، وقد وقع عليك الاختيار عشوائياً لتكون ضمن عينة الدراسة، لذا أرجو منك التعاون بتعبئة هذه الاستبانة بما يتوافق مع وجهة نظرك، علماً بأن بيانات الدراسة هي لأغراض البحث العلمي فقط، وسيتم الحفاظ على سريتها، ولا يطلب منك كتابة اسمك أو ما يشير اليك، شاكرين لك حسن تعاونك.

إشراف: د. بسام بنات

إعداد: مجد حنا

القسم الأول: معلومات عامة

الرجاء وضع دائرة حول رمز الإجابة التي تنطبق عليك

- | | | |
|-----------------|--------------------|--------------------------|
| 1. ذكر | 2. أنثى | (1) الجنس |
| 1. أعزب/اء | 2. متزوج/ة | (2) العمر سنة. |
| 1. مسلم/ة | 2. مسيحي/ة | (3) الحالة الاجتماعية |
| 1. مدينة | 2. قرية | (4) الديانة |
| 1. أقل من ثانوي | 2. ثانوي | (5) مكان السكن |
| 3. دبلوم | 4. بكالوريوس فأعلى | (6) المؤهل العلمي |
| 1. منتمي | 2. غير منتمي | (7) الانتماء السياسي |
| 1. يعمل | 2. لا يعمل | (8) العلاقة بقوة العمل |
| 1. أقل من 1500 | 2. 1500-3000 | (9) الدخل الشهري بالشيكل |
| | 3. أكثر من 3000 | |

القسم الثاني: المشاركة المجتمعية:

أرجو منكم قراءة الفقرات الآتية بعناية، والاجابة عنها بوضع دائرة حول رمز الاجابة التي تراها / ترينها مناسبة.

الرقم	الفقرات	أوافق بشدة	أوافق	بين بين	لا أوافق بشدة
	أحب أن أكون ناشطاً في حركة اجتماعية من أجل حقوق المواطن في وطني	1	2	3	4
	أشارك أبناء مجتمعي مناسبتهم المختلفة بغض النظر عن ديانتهم، أو ثروتهم، أو وجهات نظرهم السياسية	1	2	3	4
	أحب أن أشارك في الأعمال التطوعية في وطني	1	2	3	4
	أعطي القضايا المجتمعية قدراً من الأهمية	1	2	3	4
	أشارك في مظاهرات تعبر عن مصلحة عامة في وطني	1	2	3	4
	أرسم شعارات على الجدران من أجل مصلحة عامة في وطني	1	2	3	4
	أشارك بالانتخابات الوطنية في بلدي	1	2	3	4
	من الضروري أن يقضي الشباب جزءاً من عطلتهم الصيفية في خدمة الأعمال المجتمعية	1	2	3	4
	أهتم بالآخرين في مجتمعنا	1	2	3	4
	أستطيع المشاركة في القضايا المجتمعية مثلما يقوم به أبناء مجتمعي الآخرون	1	2	3	4
	أشارك بجمع توقيعات من أجل مصلحة عامة في وطني	1	2	3	4
	أشعر بالارتياح عندما أشارك زملائي في عمل مجتمعي	1	2	3	4
	يهمني حضور الندوات التي تعنى بالأمور المجتمعية	1	2	3	4
	أشارك في نقاشات تعنى بالأمور المجتمعية	1	2	3	4
	أحرص على مشاركة أبناء مجتمعي في المناسبات الوطنية	1	2	3	4
	لدي القدرة في التأثير على الآخرين في القضايا المجتمعية	1	2	3	4
	متابعة قضايا الوطن في الاذاعة والتلفزيون يبعث في نفسي الملل	1	2	3	4
	أشعر بالارتياح عندما أشارك مع أبناء مجتمعي في عمل ناجح	1	2	3	4
	أحب أن أزور المناطق التي لم أزرها من قبل في وطننا	1	2	3	4
	الاشتراك في عمل مع جماعة يضايقني	1	2	3	4
	أعتقد أن وطني مكان جيد لأعيش فيه	1	2	3	4
	أضايق من مناقشة الموضوعات العامة مع أبناء مجتمعي	1	2	3	4
	أعرف أغلبية أفراد مجتمعي المحلي	1	2	3	4
	يهمني العيش في مجتمعي	1	2	3	4
	أتوقع العيش في بلدي فترة طويلة من الزمن	1	2	3	4
	أحب أن أعمل ما تنفق عليه جماعة أنا عضو فيها	1	2	3	4

5	4	3	2	1	أنسجم مع أفراد مجتمعي وأستمتع بوجودي معهم
5	4	3	2	1	أفكر في مستقبل وطني بكل تفاؤل
5	4	3	2	1	يهتم أفراد مجتمعي ببعضهم البعض
5	4	3	2	1	لدى مجتمعي القدرة في التأثير على المجتمعات الأخرى
5	4	3	2	1	أحب أن أقرأ عن تاريخ بلدي
5	4	3	2	1	أهتم بما يفكر الآخريين عن تصرفاتي
5	4	3	2	1	عليّ أن أكون انسانا مهتما بما يجري حولي
5	4	3	2	1	أحب أن أهتم بالآخريين وأن أكون مسؤولا عنهم

القسم الثالث: الحكم الصالح

أرجو منكم قراءة الفقرات الآتية بعناية، والاجابة عنها بوضع دائرة حول رمز الاجابة التي تراها / ترينها مناسبة.

الرقم	الفقرات	أوافق بشدة	أوافق	بين بين	لا أوافق بشدة
5	أشعر وكأنني في بيتي وأنا في وطني	1	2	3	4
5	يكفي القراءة عن المناطق البعيدة في وطننا بدلاً من زيارتها	1	2	3	4
5	أحب أن يتحدث الجميع عن انجازاتنا الوطنية	1	2	3	4
5	أشعر بالانتماء لهذا الوطن	1	2	3	4
5	أفتخر بقيادة وطني	1	2	3	4
5	من الطبيعي أن يحس من يهمل في عمله بتأنيب الضمير	1	2	3	4
5	عندما أكلف بعمل مجتمعي أبذل فيه قصارى جهدي	1	2	3	4
5	المحافظة على الأماكن العامة واجب السلطات الحكومية وحدها	1	2	3	4
5	من الواجب أن يتنازل الشخص عن بعض حقوقه في سبيل سعادة من يهمله أمرهم	1	2	3	4
5	المساهمة في حل المشاكل المجتمعية مضيعة للوقت	1	2	3	4
5	أفرح عندما يكتشف مصدر ثروة جديد في وطننا	1	2	3	4
5	محو الأمية مسؤولية الحكومة وحدها	1	2	3	4
5	أحب أن أوضح لزملائي أهمية بعض المشاكل الاجتماعية في وطننا	1	2	3	4
5	كل فرد يستطيع أن يساهم في حل مشاكل مجتمعه	1	2	3	4
5	من واجب كل مواطن أن يقدم مقترحاته لحل مشكلة وطنه	1	2	3	4
5	مناقشة المشاكل المجتمعية وتبادل الرأي فيها يعطل حلها	1	2	3	4
5	يسعدني أن يلجأ إلي زملائي لمساعدتهم في حل مشاكلهم	1	2	3	4
5	يحزنني أن أسمع عن وقوع كارثة في أي مكان في وطننا	1	2	3	4
5	العامل المخلص في عمله يفيد المجتمع كله	1	2	3	4

5	4	3	2	1	من اللازم محاسبة كل من يهمل في عمله
5	4	3	2	1	المحافظة على مواعيد العمل غير ضرورية
5	4	3	2	1	الأفضل أن يعمل الشخص دون رقيب
5	4	3	2	1	الاعتذار للزملاء عن التأخر عن موعد معهم غير ضروري
5	4	3	2	1	من واجب كل مواطن فهم خطط التنمية في وطنه
5	4	3	2	1	أنضايق من اعتداء الآخرين على الممتلكات العامة في وطننا
5	4	3	2	1	عندما أشترك في مناقشة ما أرى أن آرائي هي الأفضل
5	4	3	2	1	تنمية المجتمع مسؤولية كل مواطن
5	4	3	2	1	من الضروري أن ننتقد الرأي الذي نعتقد أنه خاطيء
5	4	3	2	1	لكل شخص الحق في أن يعبر عن رأيه حتى لو كان لمعظم الناس رأي آخر
5	4	3	2	1	من ليس معي فهو ضدي
5	4	3	2	1	إن الديمقراطية تتجلى أو تظهر بوجود المعارضة السياسية
5	4	3	2	1	يجب ألا يسمح للمواطنين بالتظاهر أو بالاضراب إذا كان هذا يخل بالنظام والأمن العام
5	4	3	2	1	يحق لكل مواطن الاشتراك في المظاهرات اذا كانت هناك حاجة لذلك
5	4	3	2	1	توجد أسباب معقولة للقبول بفرض حكم الاعدام في المحاكم الفلسطينية
5	4	3	2	1	على قوات الأمن والشرطة اتخاذ الوسائل الكفيلة بالحفاظ على القانون والنظام بغض النظر عن مدى شدة هذه الوسائل
5	4	3	2	1	بكل الأحوال لا يوجد لانسان مثلي أي تأثير على الحكومة وما تقوم به
5	4	3	2	1	على الرجل أن يكون المعيل الأساسي للأسرة، وعلى المرأة القيام بأعمال البيت حتى لو كانت تعمل خارج المنزل
5	4	3	2	1	ليس من الضروري أن تصبح النساء عضوات في الحكومة
5	4	3	2	1	أحاول أن أتصرف بالطريقة الصحيحة في مجتمعي
5	4	3	2	1	أشعر أن لي قيمة في الحياة كالآخرين
5	4	3	2	1	لا يمكن تبرير العنف والقتل بغض النظر عن النتيجة
5	4	3	2	1	إنني على اقتناع بأن ديانتني هي الديانة الصحيحة
5	4	3	2	1	إن الأديان السماوية تؤمن بالله نفسه وتبشر بمبادئ أخلاقية واجتماعية متشابهة
5	4	3	2	1	الصديق الجيد، جيد سواء كان اسمه محمد أو حنا
5	4	3	2	1	أعز بالعيش في وطني
5	4	3	2	1	لن أتردد بالتضحية من أجل وطني

شاكرين لكم حسن تعاونكم معنا،،،

الباحثة: مجد حنا

ملحق (2) خصائص العينة الديمغرافية:

القيم الناقصة	النسبة المئوية	العدد	المتغيرات
-			الجنس
	52.2	200	ذكر
	47.8	183	أنثى
13			الفئة العمرية
	54.6	202	-30
	25.9	96	44-30
	19.5	72	+45
-			الحالة الاجتماعية
	44.6	171	أعزب/اء
	51.2	196	متزوج/ة
	4.2	16	غير ذلك
-			الديانة
	79.1	303	مسلم/ة
	20.9	80	مسيحي/ة
-			مكان السكن
	27.9	107	مدينة
	64.8	248	قرية
	7.3	28	مخيم
10			المؤهل العلمي
	10.2	38	أقل من ثانوي
	30.6	114	ثانوي
	15.3	57	دبلوم
	44.0	164	بكالوريوس فأعلى
-			الانتماء السياسي
	28.7	110	منتمي
	71.3	273	غير منتمي
-			العلاقة بقوة العمل
	56.9	218	يعمل
	43.1	165	لا يعمل
61			الدخل الشهري بالشيكل
	39.8	128	-1500
	44.4	143	3000-1500
	15.8	51	+3000

Research Aids

- Sample Size Calculator
- Sample Size Formula
- Significance
- Survey Design
- Correlation

"Best Survey Software"



TopTenReviews selected The Survey System as the Best Survey Software of 2013.

"The Survey System gains our highest marks for survey creation, analysis and administration methods, making it the best survey software in our ranking... This is the only product in our lineup that offers all features and tools we considered. For these reasons, The Survey System earns our TopTenREVIEWS Gold

Sample Size Calculator

This Sample Size Calculator is presented as a public service of Creative Research Systems [survey software](#). You can use it to determine how many people you need to interview in order to get results that reflect the target population as precisely as needed. You can also find the level of precision you have in an existing sample.

Before using the sample size calculator, there are two terms that you need to know. These are: **confidence interval** and **confidence level**. If you are not familiar with these terms, [click here](#). To learn more about the factors that affect the size of confidence intervals, [click here](#).

Enter your choices in a calculator below to find the sample size you need or the confidence interval you have. Leave the Population box blank, if the population is very large or unknown.

Determine Sample Size

Confidence Level: 95% 99%

Confidence Interval:

Population:

Sample size needed:

ملحق (4) قائمة المحكمين:

الرقم	أسماء المحكمين	مكان العمل
.1	د. علي صالح	جامعة القدس
.2	أ. عماد حسين	جامعة القدس
.3	د. سمير حزبون	جامعة القدس
.4	د. ربيع عويس	جامعة القدس
.5	د. شريف كناعنة	جامعة بير زيت
.6	د. صبحي البدوي	جامعة ماكوراي/ استراليا

فهرس الملاحق

الصفحة	العنوان	الرقم
80	ملحق الاستبانة	1
84	ملحق المتغيرات الديمغرافية	2
85	ملحق حساب حجم العينة	3
86	ملحق قائمة المحكمين	4

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
39	توزيع مجتمع الدراسة والعينة وفقا لمتغير مكان السكن	1.3
39	خصائص العينة الديمغرافية	2.3
43	نتائج التحليل العاملي لفقرات مقياس المشاركة المجتمعية	3.3
45	نتائج التحليل العاملي لفقرات مقياس الحكم الصالح	4.3
47	نتائج معادلة الثبات كرونباخ ألفا لأداة الدراسة بأبعادها المختلفة	5.3
48	مفتاح المتوسطات الحسابية	6.3
49	الاعداد، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لدرجة المشاركة المجتمعية كما يدركها المواطنون الفلسطينيون في محافظة بيت لحم.	1.4
50	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لمؤشرات المشاركة المجتمعية كما يدركها المواطنون الفلسطينيون بمحافظة بيت لحم مرتبة حسب الاهمية	2.4
52	الاعداد، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية للحكم الصالح كما يدركه المواطنون الفلسطينيون في محافظة بيت لحم.	3.4
53	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لمؤشرات الحكم الصالح كما يدركها المواطنون الفلسطينيون بمحافظة بيت لحم مرتبة حسب الاهمية .	4.4
56	نتائج اختبار ت (t-test) للفروق في الحكم الصالح كما يدركها المواطنون الفلسطينيون بمحافظة بيت لحم تعزى لمتغير الجنس.	5.4
56	نتائج اختبار ت (t-test) للفروق في الحكم الصالح كما يدركها	6.4

	المواطنون الفلسطينيون بمحافظة بيت لحم تعزى لمتغير الديانة.	
57	نتائج اختبار ت (t-test) للفروق في الحكم الصالح كما يدركها المواطنون الفلسطينيون بمحافظة بيت لحم تعزى لمتغير الانتماء السياسي.	7.4
58	نتائج اختبار ت (t-test) للفروق في الحكم الصالح كما يدركها المواطنون الفلسطينيون بمحافظة بيت لحم تعزى لمتغير العلاقة بقوة العمل.	8.4
58	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق في الحكم الصالح كما يدركها المواطنون الفلسطينيون بمحافظة بيت لحم تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية.	9.4
59	نتائج اختبار توكي tukey test للمقارنات الثنائية البعدية للفروق في الحكم الصالح كما يدركها المواطنون الفلسطينيون بمحافظة بيت لحم تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية.	10.4
59	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للحكم الصالح كما يدركها المواطنون الفلسطينيون بمحافظة بيت لحم تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية.	11.4
60	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق في الحكم الصالح كما يدركها المواطنون الفلسطينيون بمحافظة بيت لحم تعزى لمتغير مكان السكن.	12.4
60	نتائج اختبار توكي tukey test للمقارنات الثنائية البعدية للفروق في الحكم الصالح كما يدركها المواطنون الفلسطينيون بمحافظة بيت لحم تعزى لمتغير مكان السكن.	13.4
61	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للحكم الصالح كما يدركها المواطنون الفلسطينيون بمحافظة بيت لحم تعزى لمتغير مكان السكن.	14.4
61	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق في الحكم الصالح كما يدركها المواطنون الفلسطينيون بمحافظة بيت لحم تعزى لمتغير المؤهل العلمي.	15.4
62	نتائج اختبار توكي tukey test للمقارنات الثنائية البعدية للفروق في	16.4

	الحكم الصالح كما يدركها المواطنون الفلسطينيون بمحافظة بيت لحم تعزى لمتغير المؤهل العلمي.	
62	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للحكم الصالح كما يدركها المواطنون الفلسطينيون بمحافظة بيت لحم تعزى لمتغير المؤهل العلمي.	17.4
63	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق في الحكم الصالح كما يدركها المواطنون الفلسطينيون بمحافظة بيت لحم تعزى لمتغير الدخل الشهري.	18.4
63	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للحكم الصالح كما يدركها المواطنون الفلسطينيون بمحافظة بيت لحم تعزى لمتغير الدخل الشهري.	19.4
64	نتائج معامل الارتباط بيرسون Pearson correlation للعلاقة بين متغير الفئة العمرية والحكم الصالح كما يدركها المواطنون الفلسطينيون بمحافظة بيت لحم.	20.4
64	نتائج معامل الارتباط بيرسون Pearson correlation للعلاقة بين المشاركة المجتمعية ودورها في تعزيز الحكم الصالح كما يدركها المواطنون الفلسطينيون بمحافظة بيت لحم.	21.4

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان	الرقم
	الاهداء	
أ	الاقرار	
ب	الشكر والعرفان	
ج	تعريفات	
هـ	الملخص باللغة العربية	
ز	الملخص باللغة الانجليزية	
	الفصل الاول : أساسيات الدراسة	
1	المقدمة	1.1
3	مشكلة الدراسة	2.1
3	مبررات الدراسة	3.1
4	أهمية الدراسة	4.1
4	أهداف الدراسة	5.1
5	أسئلة الدراسة	6.1
6	فرضيات الدراسة	7.1
	الفصل الثاني : الاطار النظري والدراسات السابقة	
	الباب الاول	
8	لمحة تاريخية عن تطور مفهوم المشاركة المجتمعية	1.1.2
9	مفهوم المشاركة المجتمعية وأنواعها	2.1.2
10	أهمية المشاركة المجتمعية	3.1.2
11	مرتكزات المشاركة المجتمعية	4.1.2
12	دور المشاركة المجتمعية في التنمية	5.1.2
13	ايجابيات وسلبيات المشاركة المجتمعية	6.1.2
14	مبررات المشاركة المجتمعية في التنمية المجتمعية	7.1.2

15	تاريخ نشأة مصطلح الحكم الصالح وتطوره	1.2.2
16	مفهوم الحكم الصالح	2.2.2
17	خصائص الحكم الصالح	3.2.2
17	أهمية الحكم الصالح	4.2.2
18	معايير الحكم الصالح	5.2.2
20	معوقات الحكم الصالح	6.2.2
21	الحكم الصالح في فلسطين	7.2.2
24	مقترحات تطوير الحكم في فلسطين	8.2.2
26	الدراسات السابقة	9.2
26	دراسات تناولت موضوع الحكم الصالح	1.9.2
31	دراسات تناولت موضوع المشاركة المجتمعية	2.9.2
32	الدراسات الاجنبية	3.9.2
36	التعقيب على الدراسات	4.9.2
	الفصل الثالث: منهجية واجراءات الدراسة	
38	مقدمة	1.3
38	منهج الدراسة	2.3
38	مجتمع الدراسة	3.3
38	عينة الدراسة	4.3
40	الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة	5.3
42	أسلوب وأداة جمع البيانات	6.3
43	صدق أداة الدراسة	1.6.3
47	ثبات أداة الدراسة	2.6.3
47	المعالجة الاحصائية للبيانات	7.3
	الفصل الرابع: نتائج الدراسة	
49	مقدمة	1.4

49	نتائج أسئلة الدراسة	2.4
55	نتائج فرضيات الدراسة	3.4
	الفصل الخامس: ملخص نتائج الدراسة ومناقشتها	
65	مقدمة	1.5
65	ملخص نتائج أسئلة وفرضيات الدراسة	2.5
71	الاستنتاجات	3.5
72	التوصيات	4.5
73	المراجع	
87	فهرس الملاحق	
88	فهرس الجداول	
91	فهرس المحتويات	